استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور الجامعة في تنمية الوعي بالسياسة البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS)

أ.م.د. زينب محمود شعبان عبد ربه

أستاذ أصول التربية المساعد– كلية التربية– جامعة المنيا

ملخص البحث:هدف البحث إلى تعرف الإطار الفكري والمفاهيمي للسياسة البيئية، ومناقشة الرؤى السوسيولوجية التي ساهمت في تفسير السياسة البيئية، والكشف عن بعض العوامل والتوجهات المؤثرة علي عملية صناعة القرار في السياسة البيئية، ورصد وتحليل الواقع البيئي لدور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية باستخدام تحليل سوات الرباعي (SWOT Analysis) ، ومحاولة التوصل إلى استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS) في ضوء مخرجات تحليل (SWOT) . وتوصل البحث إلى اقتراح وصياغة مجموعة من الاستراتيجيات لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية والتي تمثلت في : استراتيجيات الهجوم والنمو، واستراتيجيات التنافس والتعزيز، واستراتيجيات العلاج، واستراتيجيات الدفاع أو الانكماش والانسحاب. كما توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف الوعي بمفهوم السياسة البيئية على الصعيد المؤسسي، وكذلك غياب المؤسسية في تنفيذ السياسة البيئية، واقتصار أدوات تطبيق السياسة البيئية على الأدوات التعليمية والتثقيفية فقط متمثلة في الندوات وورش العمل، وندرة تطبيق الأدوات التشريعية والتنظيمية المباشرة والاقتصادية، وغياب الوعي بالبعد الأخلاقي للسياسة البيئية لدى الكوادر القيادية والإدارية والإشرافية، وضعف وجود ملامح واضحة لمنظومة الادارة البيئية داخل الجامعة، وندرة تطبيق نظام للمحاسبية والمساءلة البيئية داخل الجامعة، وغياب المنصات التكنولوجية للتسويق البيئي لجهود جامعة المنيا، ومنصات التمويل والتدريب، وكذلك ندرة المؤتمرات والفعاليات لتعزيز البحث العلمي في مجال البيئة .

كلمات مفتاحية: استراتيجيات– تنمية الوعي– السياسة البيئية– مصفوفة (TOWS)– النظم الأيكولوجية–العدالة المناخية.

Proposed strategies to activate the university's role in developing awareness of environmental policy using the TOWS matrix

prof. Zainab Mahmoud Shaaban Abd Rabbo
Assistant Professor of Fundamentals of Education - Faculty of Education - Minya University

Research Summary:The research aimed to identify the intellectual and conceptual framework of environmental policy, discuss the sociological visions that contributed to the interpretation of environmental policy, reveal some of the factors and trends affecting the decision-making process in environmental policy, and monitor and analyze the environmental reality of the role of Minya University in developing awareness of environmental policy using SWOT analysis. (SWOT Analysis), and an attempt to come up with proposed strategies to activate the role of Minya University in developing awareness of environmental policy using the (TOWS) matrix in light of the outcomes of the (SWOT) analysis. The research concluded by proposing and formulating a set of strategies to activate the role of Minya University in developing awareness of environmental policy, which were: strategies of attack and growth, strategies of competition and reinforcement, strategies of treatment, and strategies of defense or contraction and withdrawal. The research also reached a set of results, the most important of which are: weak awareness of the concept of environmental policy at the institutional level, as well as the absence of institutionalization in implementing environmental policy, and the limitation of tools for implementing environmental policy to educational and cultural tools only, represented in seminars and workshops, and the scarcity of applying direct legislative and regulatory tools and economics. The absence of awareness of the ethical dimension of environmental policy among leadership, administrative and supervisory cadres, the weakness of clear features of the environmental management system within the university, the scarcity of implementing a system of environmental accounting and accountability within the university, the absence of technological platforms for environmental marketing of Minya University's efforts, and funding and training platforms, as well as the scarcity of conferences and events to promote research. Scientific in the field of environment.

Keywords: Strategies - developing awareness - environmental policy - TOWS Matrix- Ecosystems - climate justice

أولا- مقدمة البحث:

تعد قضايا البيئة من القضايا الحيوية والمهمة التي تحظى باهتمام كبير على كافة المستويات، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والاعلامية وبخاصة في الاونه الأخيرة مع تعرض البيئة الطبيعية لأشكال مختلفة من التدهور والاستنزاف، واختلال مكوناتها، والتغيرات المناخية والتي أصبحت من أهم القضايا البيئية المطروحة لمخاطرها وآثارها على الحياة الإنسانية بشكل عام.

وتمثل السياسة البيئية أحد قطاعات السياسة العامة للدولة، ولا تنحصر مهمتها فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة، وإنما تتعدى للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية، وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الامكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الانسان وحياته من كافة أشكال التلوث. ويرتبط هذا الدور بشكل وثيق بالثقافة البيئية؛ ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام إجراءات تقنية وإدارية، تسعى الثقافة البيئية على التوازي لإحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي لدى الفرد؛ من خلال تطوير الوعي البيئي، وإنتاج المعرفة البيئية الأساسية بهدف تكوين سلوك بيئي إيجابي ودائم.

واستمدت قضية الوعي بالسياسة البيئية أهميتها من مجموعة من المبررات منها:

أ. ما أقرته العديد من الاتفاقيات الدولية بشأن قضية التغير المناخي، مثل **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢** والتي أكدت تزايد تركيزات غازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي من جراء الأنشطة البشرية، والتي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا على الأنظمة الأيكولوجية الطبيعية والبشرية، وأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب تعاون جميع الدول في سن تشريعات بيئية فعالة (UNITED NATIONS, 1992,1) ، **وكذلك اتفاقية باريس عام ٢٠١٥** والتي أقرت بأن تغير المناخ هو شاغل مشترك للبشرية، وينبغي اتخاذ اجراءات للتصدي لتغير المناخ وضمان سلامة جميع النظم الأيكولوجية من خلال التاكيد على مفهوم العدالة المناخية "climate justice"، والتأكيد على أهمية التعليم في التوعية بالمعلومات البيئية وضمان وصولها لجميع الأفراد، والتعاون على جميع المستويات مع مختلف الجهات الفاعلة (UNITED NATIONS, 2015, 2) .

ب. ما أشارت إليه **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ** the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) من تعدد المعوقات والحواجز المالية والمؤسسية والثقافية والقانونية التي تعوق استخدام التكنولوجيا منخفضة الكربون، وإحداث التغير السلوكي البيئي في المنظمات والمؤسسات. وكذلك ارتفاع تكاليف الاستثمار اللازمة لبناء أنظمة نقل منخفضة الانبعاثات، وبطء دوران المخزون والبنية التحتية، والتأثير المحدود لسعر الكربون على الوقود البترولي الذي يخضع بالفعل لضرائب كبيرة . وأوصت بضرورة تحفيز التحول إلى أنماط السفر منخفضة الكربون؛ لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري greenhouse gas (GHG)، وذلك من خلال تجنب رحلات وتنقلات الطلاب حيثما أمكن ذلك، والتحول النموذجي إلى أنظمة نقل منخفضة الكربون، وتشجيع زيادة الاستثمار في النقل العام والمشي وركوب الدراجات (Sims R., et al , 2014, 603- 604).

ج. الاهتمام العالمي لإيجاد سبل مواجهة الكوارث البيئية والحد من آثارها فى منطقة الشرق الأوسط، وفى هذا الصدد أكدت **توصيات البنك الدولي** على أهمية ثلاثة مسارات للعمل مكملة في المساندة التي يقدمها البنك الدولي، لتحسين البيئة والحد من المخاطر، ويتمثل ذلك فيما يلى (The World Bank, 2008):

١- زيادة مستوى الوعي لدى صانعي القرارات والمواطنين بوجه عام إزاء درجة التدهور البيئي (في الحاضر والمستقبل) وآثاره وتداعياته.

٢- الوقاية من تدهور البيئة وتخفيف آثاره، من خلال تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز نشاط إنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية ذات العلاقة.

٣- خلق حوافز إيجابية دافعة للممارسات البيئية السليمة، إذ تُفضي هذه الممارسات إلى إيجاد الفرص الاقتصادية والمالية.

ويمكن للجامعة أن تسهم في تحقيق مسارات تحسين البيئة التي حددها البنك الدولي من خلال سن القوانين والتشريعات والقرارات، والمقررات والبرامج الدراسية، والأنشطة الجامعية، وتشجيع البحوث العلمية في مجال البيئة، وتنظيم المؤتمرات، والشراكات المحلية والدولية.

د. ارتكاز التصنيفات العالمية للجامعات على معايير التنمية المستدامة: مثل **التصنيف الاندونيسي للجامعات الخضراء الصديقة للبيئة** UI Green Metrics. ويشتمل هذا التصنيف على ستة معايير رئيسة تتعلق بالتنمية المستدامة هي: البنية التحتية والمباني الذكية، والطاقة وتغير المناخ، وإدارة وتدوير النفايات، والمياه، والنقل والمواصلات، والاستعدادات التعليمية والبحثية https://bu.edu.eg/BUNews/24694 .

هـ.ما هدفت إليه **الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠** من تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنخفض الانبعاثات في مختلف القطاعات، وتحسين حوكمة وإدارة العمل في مجال تغير المناخ، وتحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية، وتعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ (وزارة البيئة المصرية ، ٢٠٢٢، ١٠-١١). أيضا ما هدفت إليه الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول ٢٠٣٠ ، أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية، ويدعم عدالة استخدامها، والاستغلال الأمثل لها، والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويسهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للأنسان المصري (رئاسة الجمهورية، استراتيجية التنمية المستدامة ، ١٨٧).

و. ما أكدته فعاليات **مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين** COP27 من ضرورة التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال تغيير ممارسات الإدارة أو السلوك البيئي للمستهلك، واستخدام تقنيات جديدة ومصادر طاقة متجددة، وكذلك ضرورة التكيف مع العواقب المناخية ، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وإبطاء وتيرة الاحتباس الحراري (United Nations, 2022) .

ز. **ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات السابقة من ضعف الوعي بثقافة الاقتصاد الأخضر** والذي يعد من أهم التحديات التي تواجه الجامعات المصرية؛ حيث أصبح التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضرورة ملحة في ظل التحديات التي يواجهها العالم؛ الأمر الذي أدى إلى إجبار النظام العالمي الجديد لوضع خطط لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر، والتنمية

الخضراء في أولوياته، وفي إطار التصنيفات العالمية في المجال الاقتصادي (حازم السيد حلمي، ٢٠١٩). كذلك أكدت الدراسات على إغفال القيم البيئية في اتخاذ القرارات التنظيمية (Ellen Van Bueren,2015).

ح. ما أكده **تقرير وزارة البيئة المصرية لعام ٢٠٢٠** على ضرورة اتساق السياسات والاستراتيجيات والخطط البحثية التطبيقية مع خطط التنمية المتكاملة ، والتقييم العلمي لمردود هذه السياسات والاستراتيجيات على خطط التنمية، وانشاء مراكز بحثية علمية متخصصة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إسهامات العلماء والمفكرين وطلاب الدراسات العليا، وتعزيز الشراكة بين الجهات المجتمعية والتعليمية ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الحكومية، والنهوض بالبحث العلمي في مصر، وتطوير التشريعات التي تحكم التنظيم والإدارة والأداء في المعاهد ومراكز البحث العلمي والجامعات، وكذلك إصدار تشريعات جديدة لتحفيز الباحثين على توجيه أبحاثهم في مجالات التقنيات الحديثة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لخدمة مجالات البيئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجية الذكاء الاصطناعي، وتوفير التقنيات الحديثة صديقة البيئة لدعم عملية التحول إلى التنمية المستدامة والعادلة (وزارة البيئة المصرية ،٢٠٢١، ٢٦-٢٧).

ط. **تدني نتائج مصر في مجالات الصحة البيئية وحيوية النظام الأيكولوجي وفق نتائج دليل الأداء البيئي العالمي**؛ إذ تفيد مؤشرات الأداء البيئي عام ٢٠٢٠ باحتلال مصر المرتبة (٩٤) من (١٨٠) دولة على المستوى العالمي، وبترتيب (١٠٨) دوليا في مجال الصحة البيئية، والترتيب (٩٥) في مؤشر انبعاثات الغازات الملوثة للبيئة، والدولة رقم (١١٩) في مؤشرات التنوع البيولوجي، والمرتبة (١٠٢) في متغير إدارة النفايات، والترتيب العالمي (١٧٧) في مجال الانبعاثات الحرارية الضارة من صناعة المعادن (معتز خورشيد، ٢٠٢١). وتمثل هذه المجالات والمؤشرات القضايا الرئيسة للسياسة البيئية.

يخلص مما سبق أن الوعي بالسياسة البيئية أصبح قضية أساسية من قضايا العلاقات الدولية، وقد لاقت اهتماما دوليا على عدة مستويات مختلفة (الدولية، والإقليمية، والوطنية)، حيث يتجلى هذا الاهتمام من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية، وتنظيم المؤتمرات، واعتماد توصيات، وإصدار تشريعات وقوانين واستراتيجيات لحماية البيئة .

وانبثاقا من هذا التوجه العالمي والقومي والمحلي للاهتمام بقضايا السياسة البيئية، كان لزاما على الجامعات المصرية أن تعطي أهتماما بالغا لقضايا السياسة البيئية والوعي بها.

ثانيا- مشكلة البحث :

تعزى أهمية الوعي بالسياسة البيئية إلى مساعدة الفرد والمؤسسة على البقاء ضمن القانون، والاطلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم البيئية، وتحسين التحكم في التكاليف، والحفاظ على المواد الخام والطاقة، ورصد التأثيرات البيئية، وتعزيز كفاءة العمليات الخاصة بالجامعة، وتطوير علاقات إيجابية مع أصحاب المصلحة الخارجيين ، مثل المستثمرين، وشركات التأمين، والعملاء، والموردين، والمنظمين، والمجتمع المحلي. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تحسين صورة الجامعة والفوائد المالية ، مثل زيادة الاستثمار .

ولم يعد تغير المناخ تحدياً بيئياً فحسب، بل أصبح أيضا تحدياً تنموياً، ولقد تزايدت الحاجة إلى أهمية تنمية وتعزيز الوعي بالسياسة البيئية؛ لمواجهة التحديات البيئية العالمية والإقليمية والمحلية التي تؤثر بشكل مباشر فى الاقتصاد الدولي والقومي، والمجتمع، وأداء الحكومات؛ الأمر الذي يتطلب تضافر جميع الدول لمواجهة هذه التحديات نظرا لعدم تمكن أية دولة من التصدى بمفردها لهذه التحديات .

ويفرض التصدي لهذه القضية أهمية طرح عدة تساؤلات لتحديد أبعاد قضية الوعي بالسياسة البيئية والتي تتمثل في: هل يجب أن يستمر الأفراد في أداء السلوكيات الضارة بالبيئة من أجل الاستهلاك البشري؟ وما هي الالتزامات والاخلاقيات البيئية التي يحتاجها الفرد للحفاظ على البيئة؟ وكيف يجب عليه استخدام البيئة والحفاظ عليها لتأمين فرص الاستدامة البيئية؟ وما الدور المأمول من المجتمعات لتعزيز الوعي بالسياسة البيئية الدولية لدى أفرادها؟.

ويتطلب الإجابة عن هذه التساؤلات دعم الدول والمجتمعات للوعي البيئي من خلال مؤسساتها الإعلامية والتعليمية والدينية والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وحيث إن الجامعة تعد أحد وأهم أجهزة الدولة الأيديولوجية، فإنه يمكن للجامعة أن تسهم في مواجهة هذه القضية (علاجيا ووقائيا) لدى طلابها عبر وظائفها الرئيسة الثلاث وهي (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، وذلك على النحو التالي:

- تهدف وظيفة الجامعة التعليمية ذات التوجه المهني إلى تنمية شخصية الطالب من جميع جوانبها، وإعداده للعمل المستقبلي، من خلال إنتاج وتحصيل المعارف، وإتقان المهارات الناعمة والمهارات الخضراء التي يتطلبها سوق العمل محليا ودوليا، وتكوين الإتجاهات الجيدة عن طريق الحوار والتفاعل. ويتجلى دور الجامعة في حماية البيئة من خلال هذه الوظيفة- وظيفة التعليم- في تركيزها على التربية البيئية أو ما يعرف بالمنحى البيئي للتعليم الجامعي. كما يتجلى هذا الدور فيما تنظمه الجامعة من دورات وبرامج تدريبية للطلاب في مجال الاستدامة البيئية.

وفي هذا الصدد أكدت **الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٤/٢٠٢٥)** على ضرورة الاهتمام بالجانب الجمالي للحرم الجامعي والمساحات الخضراء لتعزيز الارتباط الوجداني بين أعضاء مجتمع الجامعة والمكان وهو ما يطلق عليه (التربية البيئية المكانية)، والسعي لتكوين بيئة طبيعية نظيفة خالية من مصادر التلوث بأشكالها المختلف (مركز التخطيط الاستراتيجي بجامعة المنيا، ٢٠٢٠، ٣٤-٤٤).

- ترتكز الوظيفة البحثية للجامعة على تشجيع الباحثين لإجراء أبحاث تنظيم مؤتمرات في القطاع البيئي، وقياس الوعي بالتغيرات البيئية الدولية لدى الطلاب، وتعرف دور الطلاب في تحقيق الاستدامة البيئية، ووضع المقترحات والآليات والتوصيات لتعزيز هذا الوعي.

- ترتبط الوظيفة المجتمعية للجامعة بشكل مباشر ورئيس بتطوير البيئة والمحافظة عليها من خلال تشجيع الطلاب على قيم العمل التطوعي، والمشاركة في الأنشطة البيئية على المستويين المحلى والدولي، وتبني القيم والاتجاهات التي تعزز السلوك البيئي الصحيح لديهم.

لذا تتلخص مشكلة البحث الحالي في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي :

كيف يمكن تفعيل دور الجامعة في تنمية الوعي بالسياسة البيئية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الاطار الفكري والمفاهيمي للسياسة البيئية ؟

٢- ما الرؤى السوسيولوجية التي ساهمت في تفسير السياسة البيئية ؟

٣- ما العوامل والتوجهات المؤثرة علي عملية صناعة القرار في السياسة البيئية؟

٤- ما الواقع البيئي لدور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية ؟

٥- ما الاستراتيجيات المقترحة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS) ؟

ثالثاً- أهداف البحث:هدف هذا البحث إلي:

١. تعرف الإطار الفكري والمفاهيمي للسياسة البيئية.

٢. تعرف الرؤى السوسيولوجية التي ساهمت في تفسير السياسة البيئية.

٣. الكشف عن بعض العوامل والتوجهات المؤثرة علي عملية صناعة القرار في السياسة البيئية.

٤. رصد وتحليل الواقع البيئي لدور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية .

٥. محاولة التوصل إلى استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS) في ضوء مخرجات تحليل (SWOT) .

رابعًا- أهمية البحث:لهذا البحث أهمية نظرية وأخرى تطبيقية ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

- **الأهمية النظرية**:

- جاءت الدراسة متزامنة مع اهتمامات الحكومة المصرية بتنمية الوعي البيئي في ظل التوجهات المعاصرة لرقمنة التعافي الأخضر، والذكاء الاصطناعي.
- تأتي هذه الدراسة استجابة لتوصيات بعض المؤتمرات والندوات المهتمة بالسياسات البيئية الدولية.
- التوصل إلى استراتيجيات مقترحة تسهم في إلقاء الضوء على أهم القيم البيئية التي يجب الأخذ بها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات التنظيمية، ووضع السياسات البيئية.

- تكوين إطار مفاهيمي وفكري حول السياسة البيئية الدولية.
- تبصير طلاب الجامعة بالممارسات والمعلومات اللازمة للتعامل الصحيح مع البيئة.
- توفير ثقافة معلوماتية جديدة في مجال البيئة تتواكب مع رقمنة التعليم الجامعي.

- **الأهمية التطبيقية:**

- مساعدة صناعي القرار في المجال التربوي عامة والتعليمي خاصة على تعرف المبادئ التوجيهية اللازمة للتعامل مع البيئة مثل المبدأ الاحترازي.
- يُسهم نشر الوعي بالممارسات البيئية السليمة بالتعليم الجامعي في توجه القيادات الجامعية لاقتراح تشريعات وقوانين خاصة بتلك الممارسات، وتحديد العقوبات التنفيذية لمن يحاول تجنبها داخل الحرم الجامعي سواء من قبل الطلاب أو من قبل أعضاء هيئة التدريس.
- يمكن أن تسهم نتائج هذا البحث وتوصياته في إعادة النظر في البرامج والمقررات الدراسية الثقافية لطلاب الجامعة سواء بالكليات العملية أو النظرية.
- تعريف إدارة الكليات ببعض الصعوبات التي قد تعوق من تنمية الوعي بالسياسة البيئية لدى أعضاء المجتمع الجامعي.

خامساً- منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف ما هو كائن وتفسيره، ورصد الأحداث والوقائع المرتبطة بالظاهرة قيد البحث (السياسة البيئية الدولية) وتفسيرها وتحليلها ونقدها، وكذلك تقديم صورة عن الواقع البيئي لدور الجامعة في تنمية الوعي بالسياسة البيئية الدولية لدى الطلاب ، يمكن الانطلاق منها في وضع استراتيجيات مقترحة.

سادساً– حدود البحث: تمثلت حدود هذا البحث فيما يلي:

١. حدود الموضوع: إذ اقتصر البحث على تنمية الوعي بالسياسة البيئية.

٢. الحد البشري: عينة من القيادات بجامعة المنيا متمثلة في وكلاء شؤون البيئة وخدمة المجتمع، ومدير مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البيئة وخدمة المجتمع، ومدير مركز التخطيط الاستراتيجي، ومدير إدارة تنمية مشروعات البيئة بجامعة المنيا.

٣. الحد المكاني: جامعة المنيا، وقد تم اختيارها لعدة مبررات، وهي: حصول جامعة المنيا على المركز (٥٥٤) عالمياً، والمركز الرابع عشر إفريقيًا، والسابع على مستوى الجامعات المصرية، في تصنيف «جرين متريك العالمي للجامعات الخضراء The UI Green – Metric World University Ranking» العام ٢٠٢٢.

الحد الزماني: تم تطبيق أدوات البحث (المقابلات الشخصية– تحليل المحتوى) على عينة البحث، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٢٣/٧/١٥: ٢٠٢٣/٨/٦.

سابعا-مصطلحات البحث:تمثلت أهم المصطلحات فيما يلي:

- **استراتيجية مقترحة**: Proposed strategy ويعرفها البحث إجرائيا بأنها " إطار تشاركي يهدف إلى وضع بدائل أو خيارات استراتيجية بديلة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية وذلك من خلال الاستفادة من نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف الداخلية، واستثمار الفرص الخارجية المتاحة، وتجنب التهديدات المحتملة باستخدام مصفوفة (TOWS).

- **السياسة البيئية** environmental policy تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها: التوجهات العامة أو القوانين واللوائح أو المبادئ المتعلقة بالبيئة لدولة أو منظمة ما، والتي تشارك فيها العديد من الجهات والأطراف المعنية سواء على الصعيد الوطني أو الأقليمي أو الدولي.

- **مصفوفة** (TOWS) TOWS Matrix تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها عبارة عن مصفوفة تهدف إلى إظهار العلاقات بين العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والعوامل الخارجية (الفرص والتحديات) في تحليلSWOT الرباعي للواقع البيئي لجامعة المنيا؛ حيث يتم دمج العوامل الداخلية والخارجية لمكونات المصفوفة سويا ليتم صياغة أربعة استراتيجيات بديلة يمكن أن تسهم في نشر الوعي بالسياسة البيئية بجامعة المنيا.

مخطط البحث:سار البحث فكريا وفق العناصر والمحاور الاتية:

المحور الأول: الإطار الفكري والمفاهيمي للسياسة البيئية.

المحور الثاني: الرؤى السوسيولوجية في دراسة وتفسير السياسة البيئة.
المحور الثالث: العوامل والتوجهات المؤثرة على عملية صناعة القرار في السياسة البيئية.
المحور الرابع: الواقع البيئي لجهود جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية.
المحور الخامس: استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسية البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS).

وفيما يلي تناول ما سبق.

الإطار النظري للبحث:

المحور الأول- الإطار الفكري والمفاهيمي للسياسة البيئية :

يدور هذا المحور حول مفهوم السياسة البيئية، وفلسفتها، وأهدافها، ومميزاتها، والإطار التشريعي لها في مصر، وإطارها الأخلاقي، وأدواتها.

أ. مفهوم السياسة البيئية :

تكشف النظرة الأولية لتركيبة مصطلح السياسة البيئة عن المزاوجة التي يختزله المصطلح والمكونة من كلمتين بدلالتين وعمليتين يرتبط جزؤها الأول بالسياسات العامة، والثاني بمفهوم البيئة؛ حيث يحيل الجزء المرتبط بمصطلح البيئة للبعد البيئي " الأنظمة البيئية "، إلى جانب البعد الاجتماعي " جودة الحياة "، والبعد الاقتصادي " إدارة الموارد". أما الجزء المرتبط بالسياسات فيشير إلى الإجراءات أو المبادئ المتبناة أو المقترحة من قبل الدولة، بهدف إيجاد حل للمشاكل الناتجة عن التأثير البشري على البيئة، والذي ينعكس بالضرورة على المجتمع وعلى الطبيعة من خلال تأثيره على الصحة الجيدة، والبيئة النظيفة والخضراء وتشتمل على القضايا البيئية التي تتناولها السياسة البيئية بشكل عام.

وتعرف السياسة البيئية بأنها أي إجراء تتخذه حكومة أو شركة أو أي منظمة عامة أو خاصة أخرى فيما يتعلق بتأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة ، ولا سيما تلك التدابير المصممة لمنع أو تقليل الآثار الضارة للأنشطة البشرية على النظم البيئية (Ellen Van Bueren ,2015).

" كما تشير السياسات البيئة إلى المجالات التي توجه فيها السياسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية، واستخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسساتية لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة، وهي جزء من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، ولا تنحصر مهمة السياسة البيئة فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة، وانما تتعدى للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية، وتحليل الأخطار الناجمة عنها قدر الإمكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث " (عبد الواحد بالقصري ، ٢٠٢٣).

وبذلك يتضح أن السياسة البيئية هي سياسة تشكلها وتصيغها الدولة بهدف تنظيم علاقة الفرد بالبيئة فيما يتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع أو الخدمات، وكذلك تحقيق التوازن بين الأهداف التنموية والبيئية للمحافظة على البيئة وفق أساليب ووسائل معينة .

ويعرف البحث الحالي السياسة البيئية إجرائيا بأنها: التوجهات العامة أو القوانين واللوائح أو المبادئ المتعلقة بالبيئة لدولة أو منظمة ما، والتي تشارك فيها العديد من الجهات والأطراف المعنية سواء على الصعيد الوطني أو الأقليمي أو الدولي.

وتتمثل أهم قضايا السياسة البيئية التي تواجهها البشرية في: ندرة المياة، وقلة الطعام، وتغير المناخ، وذروة النفط، والمفارقات في أعداد السكان، وإدارة المخلفات، وإدارة النظام البيئي، حماية الموارد الطبيعية (Charles H.Eccleston. Frederic March., 2011,412).

ب. فلسفة السياسة البيئية :

تنطلق فلسفة السياسة البيئية من إدارة العلاقات الدولية ، والحفاظ على البيئة العالمية والذي يعد أحد أهم القضايا التي تواجه البشرية، وتحسين الأداء البيئي environmental performance من خلال استخدام الموارد البيئية بشكل فعال في مختلف جوانب الحياة، وكذلك تحسين نظام الإدارة البيئية، مع الاخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي للمساهمة في خلق بيئة معيشية أفضل ومجتمع أكثر ازدهارا .

" وترتكز فلسفة السياسة البيئية على مفهوم العدالة الإيكولوجية/البيئية كأحد أبرز السمات التى ميزت التسعينيات من القرن العشرين بداخل حقل الإيكولوجيا السياسية. ويهتم مفهوم العدالة الإيكولوجية، ليس فقط بدراسة عمليات توزيع الموارد بين المجموعات الاجتماعية، وإنما يتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالهياكل والعلاقات الاجتماعية بين هذه المجموعات. وكذلك التركيز على الاختلافات فيما بينها على أساس علاقات القمع والسيطرة فيما بينهم. وتختلف أيضاً علاقاتهم على أساس الموقع الذى يسكنه البشر من العالم والنوع الاجتماعى (الجندر) والعرق والدين والإثنية والطبقة وغيرها. ويتسع مفهوم العدالة البيئية وتطبيقاته، ليشمل عدالة تضمين كل الأفراد تحت الأطر نفسها المنظمة لتوزيع الموارد وعوائدها وتكاليفها، وكذلك العدالة فى تطبيق السياسات البيئية التى توظف لتصحيح هذه العمليات " (دينا إبراهيم حسن ، ٢٠٢٢).

كما يشير مفهوم العدالة البيئية إلى مجموعة من القيم والأعراف الثقافية والقوانين واللوائح والسلوكيات والسياسات العامة والقرارات التي تدعم المجتمعات المستدامة حيث يستطيع الأفراد التعامل بثقة في بيئتهم الآمنة، ومن ثم يتم دعم العدالة البيئية بالوظائف الآمنة، والمرتبات الملائمة، والمدارس الجيدة، ووسائل الترفيه، والمسكن الملائم، والرعاية الصحية الملائمة، واتخاذ القرارات الديمقراطية، والتمكين الشخصي، والمجتمعات التي تخلو من العنف والفقر (عبد المعبود محمد عبد الرسول ، جلال محمد نجيب، ٢٠١٤، ٥).

ويتبين مما سبق أن فلسفة السياسة البيئية ترتكز حول تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الموارد البيئية بين الأفراد الذين يتفاعلون في سياق علائقي قائم في جوهره على علاقات الهيمنة والسيطرة على البيئة، وإخضاعها من قبل مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين الذين يستغلون البيئة في تحقيق مصالحهم بما يملكونه من مصادر وأنماط متعددة للقوة.

ج. أهداف السياسة البيئية :

على الصعيد الدولي، ترتبط السياسة البيئية بنوعين مختلفين من الأهداف، هما: التحكم في التلوث، وإدارة الموارد الطبيعية. ويتضمن كلاهما أنظمة اجتماعية وبيئية معقدة ومترابطة، وتتقاطع مع مستويات متعددة من التنظيم على الصعيدين المادي والاجتماعي – المحلي والإقليمي ، الوطنية والدولية (UNITED NATIONS, 2015,2). ويتم إدارة

الموارد الطبيعية من خلال أنظمة الإدارة البيئية environmental management system (EMS) التي تتضمن مناهج شاملة تساعد المنظمات على التحكم في تأثيرها البيئي، وتقليل استخدامها للموارد الطبيعية مع تقليل التكاليف، وصياغة الأهداف البيئية ومراقبتها. والمعيار الأكثر شيوعًا لهذه الأنظمة هو معايير ISO 14000 ، الذي أصدرته لأول مرة المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) في عام ١٩٩٦ (Ellen van Bueren ,2023).

ووفقا لبرنامج العمل البيئي (EAP) الذي أصدرته المفوضية الأوروبية، تهدف السياسة البيئية إلى (Christian Kurrer ,2023,3):

- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لعام ٢٠٣٠، وحياد المناخ بحلول عام ٢٠٥٠.
- تعزيز القدرة على التكيف، وتقوية المرونة، والحد من التعرض لتغير المناخ .
- التقدم نحو نموذج نمو متجدد ، وفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والتدهور البيئي ، وتسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري.
- حماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه واستعادته ، وتعزيز رأس المال الطبيعي (لا سيما الهواء والماء والتربة والغابات والمياه العذبة والأراضي الرطبة والنظم الإيكولوجية البحرية).
- الحد من الضغوط البيئية والمناخية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك (خاصة في مجالات الطاقة والتنمية الصناعية والمباني والبنية التحتية والتنقل ونظام الغذاء).

باستقراء ما سبق، يتبين أن السياسة البيئية الهادفة تمهد لتنمية الوعي البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية، وربط النظام الأيكولوجي والتعليمي بالنظام الاقتصادي، وتشجع على المسؤولية الذاتية.

أما على الصعيد المحلي، " تهدف السياسة البيئية للحكومة المصرية إلى حماية البيئة المصرية، وخفض معدلات التلوث، ورفع مستوى الوعى العام بالجوانب البيئية من خلال السياسات التالية " (وزارة البيئة المصرية ، ٢٠٢٣):

- زيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادا على الكربون.
- دعم أنظمة الإدارة البيئية المتكاملة لتوفير بيئة صحية للمواطنين.

- تفعيل سياسة التنمية المستدامة، وإدراج البعد البيئى فى المشروعات التنموية والتوسع فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مجال البيئة.
- التصدى للآثار الضارة للتغيرات المناخية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتنمية وتطوير المحميات الطبيعية، والحفاظ على الثروات البحرية والبرية.
- الارتقاء بالسلوكيات البيئية للمجتمع، بنشر الوعى البيئى بين الافراد والمؤسسات.
- تبنى سياسات مالية داخلية محفزة وداعمة للمنشآت الصديقة للبيئة، وتغليظ العقوبات الموقعة ضد الانتهاكات والممارسات البيئية الخاطئة.
- تفعيل وتطوير النظام التشريعى البيئى.
- تكامل العمل، بالتنسيق بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى.
- دعم لا مركزية الإدارة البيئية، وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.
- إدماج قضايا النوع الاجتماعى، وتفعيل دور المراة والشباب فى الخطط البيئية.

د. مميزات السياسة البيئية :

تتعدد المميزات التي تتصف بها السياسة البيئية ما يلي (بودريع الصالحة، ١١٠٢٠١٧):

- الواقعية في التعامل مع المشكلات البيئة والقواعد المنظمة لها بشكل ينبع من واقع هذه المشكلات.
- أن تعكس الأهداف البيئية المختلفة وعلى كافة المستويات المحلية والعالمية.
- التوافق والتكامل والترابط بين مختلف السياسات المستخدمة في مجال الحفاظ على البيئة في كل المجالات الصناعية، الزراعية، السياسية ...الخ.
- أن تكون مرشدة ومعدلة للسلوك البشري سواء على المستوى الفردي، أو الجماعي في القطاعات الاقتصادية أو الخدماتية أو في نواحي الحياة الاجتماعية الأخرى، بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها،

- اعتمادها على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد في الأساس على الردع الذاتي والالتزام الطوعي وليس فقط أدوات الردع الرسمية.
- وجود أطر تشريعية تدعم هذه السياسات وتعطي لها الاستمرارية وآليات التنفيذ والمتابعة مع وضع قواعد لمواجهة ضعف الالتزام، وعدم إصدار تشريعات جديدة قد تتضارب أو تتكرر مع تشريعات قائمة .
- مراعاة الاعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية في مختلف المجالات.

وتضيف الباحثة أن السياسة البيئية تتسم بأنها:

- عبارة عن نهج تتبعه الدولة لصياغة سياستها العامة فيما يتعلق بالمشاكل البيئية باعتمادها على أسس واقعية وإجراءات تنظيمية، وأطر تشريعية، وأدوات مرنة ورادعة .
- إجراءات مؤسساتية رسمية وغير رسمية تقود الأنشطة البيئية.
- تقودها منظمات حكومية وغير حكومية، محلية وقومية وعالمية ، ومتعددة الأطراف حيث تتنوع بين (هيئات، وكالات، شركات، حكومات،,,).
- تعمل من خلال القوة الناعمة، حيث ترتكز في تحقيق أهدافها على الديموقراطية والإغواء وليس الاستبداد.
- ترتكز على إدارة العلاقات بين الدول بقصد تسهيل التعاون العالمي.

هـ. البعد التشريعي للسياسة البيئية في مصر:

تعد التشريعات البيئية واحدة من أهم الأطر التي يقوم عليها بنيان بيئي سليم، وقد عمدت مصر منذ زمن إلى إرساء قواعد العديد من التشريعات التي تنظم الأنشطة المتعلقة بالبيئة لضمان السلامة والأمن البيئيين. وقد ظهر الاطار التشريعي والتنظيمي لمعايير الاستدامة البيئية بمصر فيما يلي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١، ١٥-١٧):

- تكليفات القيادة السياسية: ومفادها التركيز على الاقتصاد الأخضر ، ومراعاة كافة الأبعاد البيئية في المشروعات التنموية.

- الدستور المصري: نصت المادة رقم (٣٢) على الحفاظ على الموارد الطبيعية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة.
- الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٢٣ والتي تؤكد ضرورة أن يكون البعد البيئي محورا أساسيا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدمها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة ، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويسهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.
- قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته: حيث نصت المادة رقم (١٩) على ضرورة التزام كل شخص طبيعي أو اعتباري عام أو خاص بتقديم دراسة تقويم التأثير البيئي للمنشأة أو المشروع إلى الجهة الإدارية المختصة أو المانحة للترخيص قبل البدء في تنفيذ المشروع.
- قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧: تنص المادة رقم (١١) من القانون على منح " المشروعات التي تعتمد على الطاقة الجديدة والمتجددة أو تنتجها، صناعة تدوير المخلفات الزراعية، خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة بنسبة ٣٠% من التكاليف الاستثمارية.
- قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨: تنص المادة (٨) على ضرورة مراعاة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المعلنة من مجلس الوزراء في تعاقداتها، ومراعاة اعتبارات الجودة والتكلفة، وتحقيق أفضل قيمة للمال العام على أساسا كامل دورة الحياة لما يطرح، وتضمين متطلبات التعاقد المستدام شروط ومعايير التأهيل والتقييم ومؤشرات الأداء وغيرها.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠١٨: نص على الموافقة على إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية ٢٠١٨/٢٠٢٢ " متحدون من أجل مستقبل

مستدام" بين جمهورية مصر العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO والموقع بتاريخ ١٨/ ٣/ ٢٠١٨.

- قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (٩٨) بتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٥: نص على ضرورة قيام جميع الوزارات بالتركيز على التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومراعاة أبعاد الاستدامة في المشروعات التنموية وذلك في إطار المحددات التي تضعها كل من وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والبيئة.
- قرار اجتماع مجلس الوزراء رقم (١١٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٨: نص على الموافقة على منهجية وآليات تنفيذ دليل معايير الاستدامة البيئية في خطة التنمية المستدامة.

و. البعد الأخلاقي للسياسة البيئية:

تعد الأخلاقيات البيئية نظام فلسفي حديث يدرس علاقة البشر الأخلاقية مع البيئة ومكوناتها غير البشرية وما يتصل بها من قِيم. هذه العلاقة تثير العديد من الأسئلة الأخلاقية، والتساؤل الأساس هنا: بما أنه من الخطأ الأخلاقي أن يلوث الإنسان البيئة الطبيعية أو يدمر أجزاء منها، فهل هذا الخطأ لأن البيئة المستدامة ضرورية لرفاه الإنسان (الحاضر والمستقبلي)؟ أم أن هذا السلوك خاطئ لأن البيئة الطبيعية ومحتوياتها لها قيم بحد ذاتها يجب احترامها وحمايتها؟

" والغرض العملي للأخلاقيات البيئية هو توفير أسس أخلاقية للسياسات الاجتماعية تهدف إلى حماية بيئة الأرض ومعالجة التدهور البيئي. وتحديد الواجبات الأخلاقية تجاه البيئة مستمدة من واجباتنا المباشرة تجاه سكانها من البشر " (Brennan, Andrew , Lo, Norva Y. S, 2022). " ويظهر البعد الأخلاقي للسياسة البيئية من خلال تعريف الاستدامة على أنها " تلبية احتياجات الإنسان بطريقة اجتماعية وعادلة دون حرمان النظم البيئية من صحتها" " (Nelson, M. P. & Vucetich, J. A. , 2012,12).

ولم يحظ البعد الأخلاقي للاستدامة باهتمام واسع؛ فالاستدامة البيئية تنطوي على الاهتمام بصحة النظام الإيكولوجي والتنمية الاقتصادية. وهو ما نتج عنه تمييز بين ما يعرف بالاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية؛ حيث تهتم الاستدامة الضعيفة بالحفاظ على رفاهية

الإنسان، وهو ما يتناسب مع المبادئ الاقتصادية. أما الاستدامة القوية فهي تهتم بالحفاظ على رأس المال الطبيعي. ويؤكد الواقع البيئي على غياب البعد الأخلاقي للاستدامة البيئية من خطاب الاستدامة في ممارسات التوظيف بالجامعات الحديثة وتمويل الاستدامة. فعلى سبيل المثال ، بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ ، وظفت الجامعات في الولايات المتحدة ما لا يقل عن ٥٩ أكاديميًا في مجال الاستدامة – ولم يكن لديهم خبرة في الأبعاد الأخلاقية للاستدامة (الشكل رقم ١) . وفي عام ٢٠١٠ ، كان لدى مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية برنامج تمويل متعدد التخصصات في الاستدامة البيئية، أشار ملخصه إلى أن جميع الأبحاث المقترحة محددة ومرتبطة بشكل صريح بالمبادئ الهندسية للاستدامة البيئية، ومفتقدة إلى البعد الأخلاقي للاستدامة (Vucetich, J. A. & Nelson, M. P. ,2010).

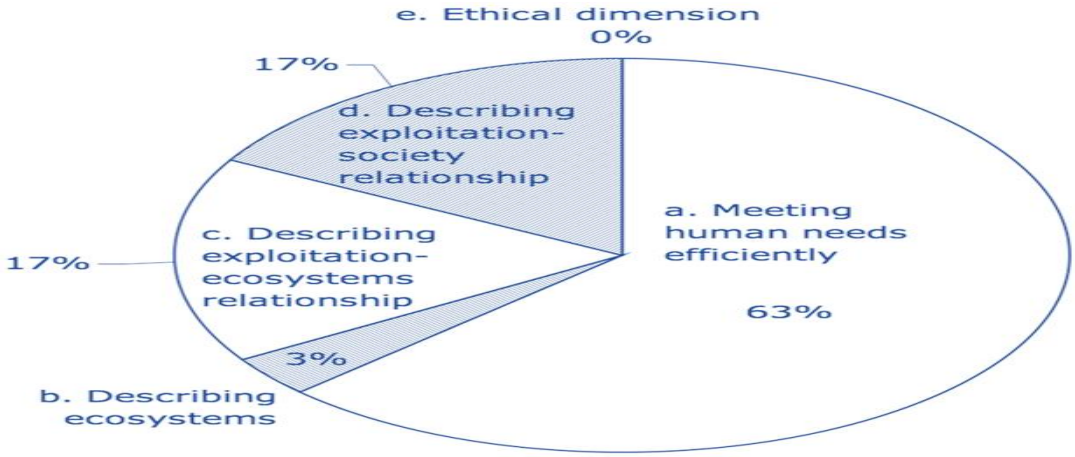

شكل رقم (١) يوضح غياب مؤشر البعد الأخلاقي للاستدامة البيئية في ممارسات التوظيف بالجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية (Vucetich, J. A. & Nelson, M. P. ,2010)

ويختلف مفهوم الاستدامة البيئية بين المجتمعات باختلاف وعي المجتمعات بمفهومي "الاحتياجات البشرية" و "صحة النظام البيئي"، فيمكن أن تعني الاستدامة أي شيء بدءًا من "الاستغلال بقدر ما هو مطلوب دون التعدي على القدرة المستقبلية" إلى "استغلال أقل قدر ممكن للحفاظ على حياة ذات معنى" (Kajikawa, Y., 2008,228). ويؤكد هذا المعنى على مبدأ العدالة القائل بأنه " لا ينبغي لنا تسليم العالم الذي نحن فيه لقد استغلت لخلفائنا في شكل أسوأ بكثير مما تلقيناه "، وأنه لدينا واجب تجاه الأجيال القادمة لأن أفعالنا الحالية لها

آثار على رفاههم. وأن الجيل الحالي لديه أخلاق الالتزامات تجاه الأجيال القادمة (Kibaba Makokha, ,2013,12).

وهناك العديد من القرارات الأخلاقية التي يتخذها البشر في رسم السياسة البيئية، وتعد فلسفة الأخلاقيات البيئية النظام الفلسفي الذي يدرس علاقة البشر الأخلاقية مع البيئة، فإذا كان من الخطأ الأخلاقي أن يلوث الانسان البيئة، فهل هذا خطأ لأن البيئة المستدامة ضرورية لرفاة الانسان الحاضر والمستقبلي؟ أم أن هذا السلوك خاطئ لأن البيئة الطبيعية ومحتوياتها لها قيم بحد ذاتها يجب احترامها وحمايتها؟.

" وتوجد عدة توجهات للفلسفة الأخلاقية البيئية، منها ما هو (النفعي، الواقعي، العملي..)، والذي يدافع عن النظام البيئي كوسيلة مفيدة للبشر، ويدافع عن بقاء الأنواع بسبب منافعها لنا، ومنها (البيئوي، الخضر، المثالي..)، الذي يرى أن هناك قيمة جوهرية كافية كغاية بحد ذاتها (وليس وسيلة) مما يولد واجباً أخلاقياً من البشر لحمايته والامتناع عن إلحاق الضرر به بأي ثمن. وثمة توجه وسطي يحاول أن يقارب بين التوجهين موازناً قدر الإمكان بين المنافع البشرية واحترام الأخلاق البيئية " (عبد الرحمن الحبيب ، ٢٠١٩).

مما سبق يتضح ان هناك واجب أخلاقي من الأفراد تجاه علاقاتهم مع البيئة ، يفرض عليهم الحفاظ على قيم البيئة واحترامها ، وأن يكون احترام القيم البيئية هي أولويات النسق القيمي لديه.

و. أدوات تنفيذ السياسة البيئية:تم تطوير العديد من الأدوات للتأثير على سلوك الفاعلين الذين يساهمون في المشاكل البيئية، وقد تمثلت الأدوات التقليدية في التنظيم، والرسوم المالية والمعلومات كأدوات للحكومة والإدارة، أما حديثا فقد تم استخدام أدوات جديدة للسياسة مثل متطلبات الأداء والتصاريح القابلة للتداول. وفيما يلي توضيحها (Ellen van Bueren ,2023):

١. **أدوات تنظيمية** (Regulation): وذلك من خلال استخدام اللوائح لفرض الحد الأدنى من متطلبات الجودة البيئية. وتشمل الأدوات التنظيمية ثلاث أدوات لتنفيذ السياسة البيئية وهي (عبد المجيد قدي ، ٢٠١١، ٢٢):

- الأدوات التعليمية والثقافية : مثل المحاضرات، والندوات التي تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدي أفراد المجتمع.
- الأدوات المؤسساتية والتشريعية: مثل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة.
- الأدوات التنظيمية المباشرة: مثل استخدام الأوامر أو استخدام التكنولوجيا في تحديد المستوى الأدنى للتقنيات التي يجب استخدامها في النشاط الاقتصادي المرتبطة بالتلوث، أو التنظيم المبنى على آليات السوق.

٢. **أدوات اقتصادية:** حيث يمكن تحفيز التغيير السلوكي من خلال تقديم حوافز مالية financial incentives إيجابية أو سلبية مثل الإعانات أو التخفيضات الضريبية أو الغرامات. ويمكن أن تؤدي هذه الحوافز دورا مهما في تعزيز الابتكار.

أدوات إعلامية (إعداد التقارير البيئية) (environmental reporting): هناك العديد من الأدوات التي تهدف إلى إعلام صناع القرار بالآثار البيئية لأعمالهم. وتستند القرارات عادةً إلى تحليل التكلفة والعائد . ويعد تقييم الأثر البيئي The environmental impact assessment (EIA) أداة تساعد صانعي القرار العام على اتخاذ قرار بشأن المبادرات التي لها تأثير بيئي معين.

يتضح مما سبق أن أدوات السياسة البيئية تشير إلى الأساليب التي تتخذها المنظمة أو الحكومة أو المؤسسة لتنفيذ سياستها البيئية، وهي تهدف إلى ترشيد استغلال الموارد الطبيعية؛ وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للمورد بحيث يؤدي إلى الاستفادة منه بأقل كمية وبأرخص التكاليف المالية الممكنة في جميع مجالات النشاط، كما تهدف إلى تحقيق المحاسبية والرقابة والمتابعة البيئية داخل المؤسسة.

كما يتبين تنوع وتعدد أدوات تنفيذ السياسة البيئية بين أدوات تنظيمية، وأدوات اقتصادية، وأدوات إعلامية، وتعد الأدوات الاقتصادية من أكثر أدوات السياسة البيئية فعالية، حيث إنها تشجع على الامتثال لمبادئ السياسة البيئية. وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

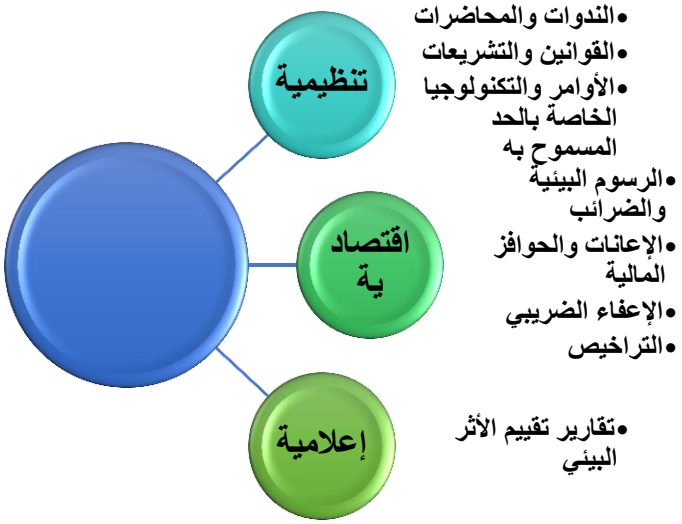

شكل رقم (٢) يوضح أدوات تنفيذ السياسة البيئية *

المحور الثاني- الرؤى السوسيولوجية في دراسة وتفسير السياسة البيئة:

تعددت الإسهامات النظرية في دراسة وتفسير السياسة البيئية policy environmental ، وترتكز الفلسفة التربوية لهذه الرؤى والنظريات على توضيح نمط العلاقة بين الفرد وبيئته، وتنهض على أن الإنسان يصنع حياته؛ من خلال تعديل نفسه وطرائقه في الحياه، بغية تحقيق توازن بينه وبين بيئته الطبيعية والاجتماعية، حيث تستهدف التربية في ضوء هذه الإسهامات النظرية، اكساب الفرد المعارف والمهارات والقيم، وتنمية الوعي الأخضر ؛ الذي سينير الوعي بتحقيق أعلى مراحل التوازن والتكيف بينه وبين بيئته.

أيضا اهتمت هذه الإسهامات بكشف وتحليل نمط الحوكمة البيئية Environmental Governance والتي تشمل السياسات والقواعد والمعايير التي تحكم السلوك البشري نحو البيئة، وتتناول أيضًا من يتخذ القرارات، وكيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها، والمعلومات العلمية اللازمة لصنع القرار، وكيف يمكن للجمهور وأصحاب المصلحة الرئيسيين والمعنيين بالمشاركة في صنع القرار (United nation environment programme ,2009).

ويعرض هذا المحور أهم وأبرز النظريات والرؤى السوسيولوجية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تفسير السياسة البيئية، ومن أهم هذه النظريات، ما يلي:

*) الشكل من إعداد الباحثة.

١- **المنظور الوظيفي** : Functionalist Perspective

يركز أصحاب هذا المنظور على مكونات النظام البيئي بأكمله، ويروا أن المشاكل تتطور من النظام نفسه؛ حيث تعد أنماط الإنتاج الزراعية والصناعية قوى مزعزعة للاستقرار في النظام البيئي. فتستبدل الزراعة النظم الطبيعية المعقدة بأنظمة اصطناعية للحفاظ على محاصيل عالية الإنتاجية، والتي تتطلب اهتمامًا مستمرًا وأسمدة ومبيدات حشرية ، وجميعها عناصر غريبة عن البيئة الطبيعية. كما يستخدم التصنيع الحديث المزيد من الموارد لجعل قلة من الناس أكثر إنتاجية، لذا أصبح للأنشطة البشرية تأثيرًا مهيمنًا على مناخ الأرض والنظم البيئية (Leon-Guerrero ,2008,375).

وينقسم أصحاب هذا الاتجاه الى فئتين (ساعد هماش ، ٢٠١٧، ١٩١):

- الأولى: ترى أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير النسق القيمي، الذي أدى إلى ظهور قيم الفردية والعالمية والإنجاز في المجتمعات الصناعية، الأمر الذي أدى إلى اختلافات في البناء الاجتماعي ، وارتبطت هذه القيم بالنمو الاقتصادي الذي أصبح من الصعب السيطرة عليه وعلى نتائجه البيئية.
- الثانية: ترى أن المجتمعات الصناعية الرأسمالية أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى التلوث البيئي، فضلا عن تغير القيم الذي يؤدي إلى تقسيم معقد في العمل بالمجتمعات الصناعية.

وتوصيفا للرؤية الوظيفية والتي أرجعت أنماط السلوك البيئي إلى فقدان الانتماء نحو النظام البيئي، وفقدان المعايير والضبط الاجتماعي، وهو ما أثر على طبيعة النسق القيمي للأفراد، والذي يوجه سلوكياتهم نحو البيئة؛ مما يؤثر على الأنساق التربوية في المجتمع.

٢- **المنظور التفاعلي الرمزي** : The Symbolic Interactionism Perspective

التفاعلية الرمزية نظرية اجتماعية تفسر السلوك الاجتماعي في ضوء التفاعلات بين الأفراد مع بعضهم البعض داخل المجتمع بإعطاء معاني للرموز المختلفة، وترى أن الطريقة المتاحة لفهم البنى الاجتماعية هي من خلال هذه التفاعلات الفردية. وقد طور هذه المدرسة في الفكر في القرن العشرين George Herbert Mead جورج هربرت ميد (١٨٦٣-١٩٣١) ، و Herbert Blumer هربرت بلومر؛ فقد آمنا بأن مثل هذه التفاعلات

الاجتماعية تساعد في تنمية ذات الفرد (Subrata Sathpathy, 2-3). والعالم الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤– ١٩٢٠) Max Weber الذي يرى أن تفسيرات الشئون الاجتماعية يجب أن تقوم على الطرق التي يعطي بها الأفراد معاني ذاتية للمواقف، ويوجهون أفعالهم بما يتوافق مع إدراكهم وفهمهم لتلك المواقف (Gibson Burrell, Gareth Morgan, 2005,83).

وعلى الصعيد البيئي، يرى أصحاب المدخل التفاعلي أنه يمكن علاج المشكلات البيئية عن طريق تجنب الأفعال والاتجاهات التي تؤدي إلى تدمير البيئة واستنزاف مواردها، دون أن يتم نقل هذه الاتجاهات عبر الأجيال المختلفة، بل إحلالها باتجاهات أخرى جديدة تساعد على علاج المشكلات البيئية، إذ يمكن لأفراد القرن العشرين أن يتعلموا ما تعلمه أفراد المجتمعات البدائية من حيث النظر إلى الطبيعة باحترام، وأن الفرد جزء يعتمد على غيره من الأجزاء الموجودة في البيئة الطبيعية، وأن سلوك الحياة الذي يحاول تحقيق الانسجام مع الطبيعة يعد أفضل من أسلوب الحياة الذي يحاول التحكم في الطبيعة وتدمير التوازن البيئي (طلعت إبراهيم لطفي ، ٢٠٠٩ ، ١١٩).

فقد بنى التفاعليون الرمزيون منظورهم على تصورهم للفرد بأنه كائن اجتماعي ومفكر وإيجابي في علاقته ببيئته، وأنه لا يفهم بيئته مباشرة بل يحدد الموقف الذي هو فيه أولا؛ فالبيئة توجد فعليا لكن تعريف الفرد لها هو المهم، والتعريف لا يحدث عشوائيا بل ينشأ من عملية تفاعل اجتماعي وتفكير مستمرة (Subrata Sathpathy,7).

وفق ما سبق، يتضح أن النظرية التفاعلية الرمزية اهتمت بالتفسير الذاتي، ودوافع الفرد المشارك في الموقف الاجتماعي لتفسير نوعية سلوكه تجاه البيئة المحيطة. فالفرد يفسر موقفه البيئي حسب الصورة الذهنية التي يشكلها عن ذاته، وتوقعاته في كيف يراه الآخرون، وبما يحقق مصالحه، وبما يرقى بالسلوكيات الاجتماعية في المنظومة التربوية بالمجتمع.

٣- المنظور الصراعي : Conflict Perspective

يرى المنظور الصراعي أن الخطاب العام غالبًا ما يتم تأطيره حول المشكلات البيئية من حيث التكاليف والمصالح؛ فالمشاكل البيئية تنشأ من قبل البشر الذين يتنافسون على السلطة والدخل ومصالحهم الخاصة. ويعد النظام الاقتصادي الرأسمالي مصدرا أساسيا للصراع حول

تلويث العالم الطبيعي؛ حيث يدعم التنافس حول المصالح السياسية والاقتصادية استمرار هذا الصراع، لأن الهواء والماء يعاملان على أنهما موارد غير محدودة وحرة. ولا يفكر الملوثون حقًا في من أو ما الذي يتأثر بالمشاكل البيئية (Leon-Guerrero ,2008,376).

والنزاعات البيئية أو صراعات التوزيع البيئي ecological distribution conflicts (EDCs) هي صراعات اجتماعية ناتجة عن التدهور البيئي أو عن طريق التوزيع غير المتكافئ للموارد البيئية (*Scheidel, Arnim,et.al ,2020,63*).

وبذلك يحدد منظرو الصراع عدم المساواة في توزيع موارد العالم كمصادر للمشاكل البيئية. وتنعكس تلك الصراعات على المنظومة التربوية إيجابيا وسلبيا بما يسهم في الحفاظ على الكوكب الأرضي وذلك بما يثري التوعية بالسياسة البيئية من خلال المنظومة الإعلامية والتربوية.

٤- المنظور الليبرالي : liberalism Perspective

ينطلق هذا المنظور على مجموعة من الأسس والمرتكزات من أهمها الحرية والفردية والعقلانية والمساواة. وتمثل القوة والهيمنة أساس هذا المنظور؛ فالعمل على تقليص المشكلات البيئية مرتبط أساسا بالقوة داخل المجتمع، ومصالح صناع القرار، وهناك رؤيتان في هذ المنظور وهما (*Max Horkheimer* ,1947) (*Omar Dahbour ,2022*) (,Emanuele Leonardi, and Viviana Asara ,2022Luigi Pellizoni) :

– الأولى: يرى أصحابها أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليهما جماعات – مثل الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية الضخمة– ليس لديها اهتمام بالبيئة، وليس لهذه الجماعات هدف سوى زيادة أرباحها وزيادة مجالات قوتها ونفوذها من خلال إعادة التشكيل البيئي. وذلك بما يلقي مسئوليات التوعية في إعادة النظر في البيئة التحتية بالمجتمع عامة والنسق التربوي خاصة.

– الثانية: يرى أصحابها أن المستفيدين من التدهور والاستنزاف البيئي يستخدمون وسائل الإقناع الجمعي – الإعلام– وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم، كما يقومون أيضا بإقناع الناس بواسطة الإعلام، بزيادة الاستهلاك، وبأن الاقتصاد الدائم النمو هو وسيلة لرفع مستوى المعيشة، وهكذا فإن استغلال الرموز الثقافية لإعطاء صفة شرعية للتنظيمات

الاقتصادية في المجتمع هو ميكانيزم فعال في تطور وتفاقم المشكلات البيئية. مع ضرورة أن تسهم المنظومة التربوية بالمجتمع في كيفية التغلب على المشكلات البيئية التي كادت أن تعصف بالإنسانية.

وفي سياق إطار خطاب الليبرالية الجديدة حول التعليم، تم الحصول على دعم بعض أعضاء هيئة التدريس والطلاب لقيم الرأسمالية والأفكار البرنامجية التي تروجها الليبرالية الجديدة؛ فالحصول على وظيفة جيدة، ودراسة مقررات بعينها على أساس قيمتها في سوق العمل (مثل التكنولوجيا)، ورفض دراسة مقررات في المجالات التي تجسد القيم غير التجارية، كل ذلك يمثل أولويات للعديد من الآباء والطلاب والمعلمين (سعيد إسماعيل عمر ،٢٠٠٧، ٢٣٢-٢٣٣) .

وبالرغم من أهمية دور التعليم في نشر الوعي بالسياسة البيئية، إلا أن الأيديولوجيا المسيطرة تستخدم التعليم أيضا في تطبيق سياستها الخفية ، وفي هذا الصدد يؤكد هنري جيرو على مختلف أشكال القهر والسيطرة، وتحديات الحداثة، والليبرالية ، والليبرالية الجديدة، والعولمة التي تواجهها منظومة التعليم، وضرورة الوعي بمفهوم تسييس التربية الذي يرمز إلى أجندة سياسية تقوم على الإرهاب التربوي وتحديد مضمون التعليم وشروطه، ورأسملة المؤسسة التعليمية من خلال تحويلها إلى سوق تجارية ومصادر تمويل، وتدرب الطلاب على مهارات العمل وتقاناته فحسب، دون أي اهتمام بالتربية الأخلاقية والنقدية. فالعمداء ورؤساء الجامعات ينظر إليهم في عصر الليبرالية الجديدة بوصفهم رجال أعمال يمكنهم عقد صفقات تجارية بحثا عن التمويل والربح والفائدة والاستثمار (سعيد إسماعيل عمرو، ٢٠١٢، ١٠٧) .

وبذلك وفقًا لأجندة الليبرالية الجديدة Neoliberalism واقتصاد السوق الحر فإن المعلمين بدلًا من اعتبارهم مهنيين مختصين أصبح يتعين عليهم اتباع سياسات تلك السوق والتي في ظلها تم التركيز على المعرفة السطحية، وأصبحت الاختبارات والامتحانات واسعة الانتشار، حيث يُنظر إليها على أنها الطريقة المناسبة لضمان التعلم بشكل جيد (David W. Hicks ,2017). وهذا يعكس ما تروجه الأفكار

البرنامجية العالمية من افتراضات ومعاني حول طبيعة المعرفة وقيمتها في سوق العمل، وكذلك أساليب التقويم، ومفهوم الجدارة المهنية، وقيمة المؤهل في سوق العمل، وانعكاس ذلك على وعي كل من عضو هيئة التدريس والطالب المعلم وتصوراتهم وافتراضاتهم.

٥- المنظور النقدي: The critical perspective

ناقش المنظور النقدي القضية البيئية من خلال جانبين (*Max* Luigi Pellizoni) (*Omar Dahbour ,2022*) (*Horkheimer*, 1947 :(,Emanuele Leonardi, and Viviana Asara ,2022

- الجانب الأول : ارتكزت النظرية النقدية البيئية على فكرة مفادها أن التدمير البيئي قد نتج عن تغير تكنولوجي حتمي، أو ما يسمى (استغلال)؛ حيث إن الشكل الأساسي للسيطرة تمثل في عملية تراكم رأس المال على أساس استغلال قوة العمل. وهو ما أسماه ماكس وبير "بالقفص الحديدي" للحياة الحديثة – التبعية والسيطرة والتلقين لجميع الطبقات الاجتماعية في وجود "عقلاني" فرضته المؤسسات البيروقراطية والهرمية. واعتبر المنظرون النقديون أن عملية التبرير هذه متجذرة في فلسفة التنوير التي تخضع بموجبها جميع جوانب الوجود إلى نظام "العقل الأداتي".

وقد ساهم كل من الاستغلال الناتج عن عملية تراكم رأس المال، وعقلنة الحياة الحديثة، ليس فقط في الهيمنة على المجتمع ، ولكن على الطبيعة أيضًا؛ إذ يتم استغلال الطبيعة من خلال القضاء على الأنواع غير البشرية أو استهلاكها أو استعبادها من أجل الربح ، ومن خلال استخراج المواد الطبيعية للاستخدام الصناعي. ويستخدم تراكم رأس المال كل كائن حي وظاهرة طبيعية كمادة خام .

- ويتضمن الجانب الثاني يوضح عملية الهيمنة على الطبيعة من خلال نمطين:

– هيمنة الطبيعة الخارجية: حيث يتم تطوير أدوات لاستخراج الموارد واستغلالها؛ حيث لعبت التكنولوجيا دورًا رئيسًا في تدمير البيئة، ويُنظر إلى التكنولوجيا على أنها منتج حتمي إما للفكر البشري والتجريب أو لاستخدامها في

خدمة بقاء الإنسان. ويتم ربط هذه التقنيات الاستغلالية التي تهيمن على الطبيعة بعملية التنوير . والتأثر بوصف ويبر للعقلانية الأداتية للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الحديثة ، أيضا رأى أدورنو وآخرون التقنيات الجديدة كأدوات للقوة والهيمنة ، وليس مجرد تكيف بشري. كما أكد هربرت ماركوز أن التكنولوجيا لم تكن "محايدة" للخير أو للشر ، ولكنها متورطة في هياكل محددة للهيمنة الاجتماعية وبالتالي هيمنة الطبيعة. كما أن "العقلانية التكنولوجية" التي غرست الرأسمالية الصناعية لم تكن سمة حتمية للحياة الحديثة ، ولكنها تطورت كمرحلة من مراحل عملية تراكم رأس المال.

فضلا عما سبق، رصد هربرت ماركوز في كتابه (الانسان ذو البعد الواحد) وانتقد أحادية البعد في المجتمع الرأسمالي والتي تكمن في تراجع مستوى الحريات الأساسية لحساب نمط استهلاكي قادر على إنتاج كمي ونوعي يُغرق المجتمع في رفاة متسارع الوتيرة، ما يُنمط التفكير ويُقصي النزعة النقدية، وهذا من شأنه أن يحول البشر إلى نسخ متطابقة في السلوك والخيال بفعل ثقافة الاستهلاك واللذة. وتغذي هذه الهيمنة دور التكنولوجيا المتضخم، وتصبح بذلك أداة تطويع ثقافي وفكري وحضاري شمولي. فعلى الرغم من تطور وسائل إشباع الحاجات الفردية والجماعية بسبب تراكم إنتاج المنظومة الصناعية، قد بقى المجتمع لا عقلانيا، لأن أمنه مهدد دائما بالحرب (Robyn Eckersley , 2004).

أيضا هاجم هوركهايمر الممارسة العملية للعقل الأداتي المهيمن بالعلم والتكنولوجيا في إطار نمط الإنتاج الرأسمالي؛ إذ يرى أنه تم تطويع العقل الأداتي في خدمة المصلحة اللاعقلانية للمهيمن في استعمال سيئ لقوته المادية في إطار المنظومة العملية والتكنولوجية، وتتسم هذه المنظومة بالهشاشة لأنها قائمة على عقلانية زائفة ما دامت في خدمة لاعقلانية الربح والعدد، حيث صار العدد قانون التنوير، وسيطرت المعادلات والمنفعة المادية المباشرة على العدالة وعلى تبادل السلع دون اعتبار للغايات الكبرى المرتبطة بالقيم الإنسانية عموما، وأدى هذا

المسار إلى جعل الطبيعة شيئا قابلا للتبادل في السوق مثل أي سلعة (عبد الحميد العبيدي ،٢٠٢٠ ، ١٢٦).

– هيمنة الطبيعة الداخلية: التي تتجلى أولا في كل من السمات النفسية والممارسات الثقافية، وقمع العديد من الاحتياجات البشرية ، وخلق احتياجات جديدة لإجبار الناس على التبعية الخاصة بهم. تلك الاحتياجات البشرية التي لا تسهم في إنتاج القيمة ورأس المال – مثل الإبداع والعلاقات الاجتماعية والفردية ووقت الفراغ والخبرة الجمالية – ويتم قمعها من خلال استبعادها من عملية الإنتاج التي يقضي فيها العمال الجزء الأكبر من وقتهم وطاقتهم. وفي الوقت نفسه ، يتم إنشاء احتياجات أخرى تحل محل ما فقده العمال. والتي أشار إليها هربرت ماركوز بـ "الاحتياجات الزائفة"، أو "بالاحتياجات الكاذبة" والتي حلت محل تلك الموجودة في مجتمعات ما قبل الرأسمالية ؛ فبدلاً من التجربة الجمالية توجد مشاركة في الثقافة الصناعية. وبدلاً من التطوير الذاتي الفردي هناك "العلامات التجارية" ، وبدلاً من وقت الفراغ يوجد تسوق. ثانيًا ، هناك احتياجات (خاطئة) مرتبطة بتقنيات جديدة معينة مصممة بغرض تشجيع استهلاك المنتجات غير الضرورية؛ حيث أدى التطور المتزايد لتكنولوجيا وممارسات المراقبة – عندما يقترن بالمشاركة المستمرة في الاستهلاك– إلى تفاقم هذا الميل للسيطرة من خلال غرس احتياجات معينة مستحثة بشكل مصطنع.

على ضوء ما سبق يتضح أن النظرية النقدية أكدت على أن هناك جماعات متعددة الأطراف من أصحاب المصالح والضغط التي تؤثر في تشكيل الوعي البيئي لدى الأفراد في المجتمع بما يخدم مصالحها ويحقق أغراضها الرأسمالية، وترسيخ الوعي بقيم مادية تواكب السوق الاستهلاكي حلت محل القيم الاجتماعية والأخلاقية، وأثرت على سلامة الكيان البيئي، وهذه الجماعات استخدمت التكنولوجيا كأداة رئيسة في تطويع العقل البشري وإخضاعه للتكنولوجيا.

المحور الثالث- العوامل والتوجهات المؤثرة على عملية صناعة القرار في السياسة البيئية:

نظرا لأن السياسة البيئية تمثل أحد قطاعات السياسة العامة للدولة، فإن عملية اتخاذ القرارات البيئية تتأثر بسياسة الدولة، فمع التطورات الهائلة التي شهدها النظام الدولي ظهرت المنظمات الدولية متعددة الجنسيات والتي سيطرت على عملية اتخاذ القرار على الصعيد والمحلي والقومي والدولي، وبروز الأيديولوجيات المختلفة للأطراف المشاركة والتي أمدت واضعو القرار في السياسة البيئية بالأداة التي يفسرون بها الواقع البيئي من نطاق تصوراتهم، وما يتوائم مع معتقداتهم ومبادئهم، الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بواضعي السياسة البيئية، عند إصدارهم لقرارات معينة أو التسويق لتوجهات فكرية بعينها وسلوكيات محددة تجاه القضايا البيئية.

وترتبط صناعة القرار البيئي بالوضع السياسي؛ فالأفرادِ والمجتمعات لا يخضعون بسهولة للطبيعة، بل يتم اتخاذ خياراتٍ متنوعة بشأن كيفية استخدام الموارد، والاستجابة للمخاطر الجديدة، ويتم ذلك استناداً إلى المعرفة العلمية، ونظم القيم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وعند اتخاذ هذه الخيارات، تبرز المصالح المتنافسة التي تنظمها علاقات القوة، وتنشأ عنها السياسات البيئية. وفيما يلي عرض لأهم العوامل المؤثرة على صناعة القرار البيئي :

١.التنوع المؤسسي في مجال الحوكمة البيئية العالمية متعددة الفواعل، ومشاركة الكيانات غير الحكومية كفواعل مؤثرة في العلاقات العابرة للدول، وحقل السياسة البيئية (Jens Bartelson, 2003). حيث إن للقطاع الخاص أدوارا مباشرة في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي، وهو ما جعل بعض النظريات الاجتماعية – الماركسية خاصة– مثل النظرية الغرامشية الجديدة (نسبة إلى أنطونيو غرامشي) ترى أن فواعل القطاع الخاص تمثّل قوى مركزية في الشؤون العالمية، خاصة ما تعلق بالشركات العالمية التي تعمل على إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي (Jennifer Clapp, 2005, 284-297). فضلا عن أن التعدد والتنوع المؤسسي (للمنتديات وهيئات صنع السياسة) أصبح مفرطا ومهددا لمدى تأثير الحكم البيئي العالمي وكفائته وعدالته، وأضعف دور الإدارات

الوطنية، وأدى إلى أولويات خاطئة؛ فالكم الزائد من المعاهدات يمثل إشكاليات كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تفتقر إلى موارد مالية وبشرية لحضور المؤتمرات (Jennifer Maria Ivanova , Roy, 2007; 48-66).

٢. ساهمت الطفرة التكنولوجية في مجال الاتصالات والمعلومات فى الاهتمام بالحوكمة البيئية العالمية، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي فيما بالقضايا البيئية في العالم (Tanja Bruhl , Volker Rittberger, 2002,27). حيث فرضت شبكات الانترنت دورا جديدا في توفير المعلومات التكنولوجية المعقدة لصنع السياسة العامة، وفي حقل السياسة البيئية العالمية ظهرت الشبكات الدولية الجديدة للعلماء والخبراء لتوفير المعلومات العلمية عن كل أنواع المشاكل البيئية ومنح الخيارات لصانعي القرار لحل هذه المشكلات (Frank Biermann, 2006: 243-244).

٣. افتقار هندسة الحوكمة البيئية العالمية إلى الوضوح والتماسك؛ الأمر الذي يجعلها دائما في حالة جدال سواء على المستوى الأكاديمي أو العملي، فيما يتعلق بمناقشة العديد من القضايا والظواهر البيئية من منظور اختزالي أو أحادي، سواء من الناحية المؤسساتية (الخطابية)، أو من ناحية الفواعل المتضمنة في الظاهرة البيئية. كما أن الطبيعة المتناقضة لمفهوم الحوكمة البيئية العالمية يمكن أن تهدد إمكانية الوصول إلى مشاريع عالمية للضبط البيئي ، بسبب المنظورات الأحادية العالمية التي تحاول دائما الهيمنة على تعددية الفاعلين المحليين (مراد بن سعيد ، ٢٠١٤، ١٣٤).

٤. محاولة تسييس البيئة لخدمة أغراض سيادية، الأمر الذي يجعل العالم حتى الآن غير قادر على التحكم في نص قواعد أخلاقية لمعالجة المشكلات البيئية والمناخية معالجة عادلة. فعلى الرغم من تعدد الخطابات البيئية الداعمة لضرورة الاعتماد على مصادر جديدة للطاقة صديقة البيئة، إلا أنه لوحظ أنها قدمت صورة أولية للتنافس الأمبريالي من أجل فرض السيطرة على الموارد الطبيعية، مما ساهم في تفاقم الأزمة وارتفاع معدلات الصراع، والحروب، وانتشار خطابات التهديد. ونتيجة للتفاوت الفكري والثقافي والاقتصادي بين مختلف الدول فإن مسألة العدالة المناخية أصبحت مشهدا جديدا لصراع مختلف نتيجة للممارسات العالمية إزاء البيئة لاحتكار الموارد الطبيعية لصالح الأقوى، وتركيز مقر

الصناعات والانبعاثات في الدول الفقيرة (ندى محمد كمال ، ٢٠٢٢، ١٢٣-١٢٤، ١٣٠-١٣١).

٥. التسويق الأخضر الدولي الذي تمارسه الشركات متعددة الجنسيات، والذي يعد أداة فعالة للترويج لعادات وأفكار ونماذج وومارسات بيئية معينة، مما يكون له عميق الأثر في النظم السياسية والبيئية والاتجاهات الثقافية والقيم الاجتماعية خاصة في الدول النامية؛ فهي تمارس أدوارا مختلفة للتأثير على السياسات الوطنية وتنفيذها بما يخدم مصالحها، والعمل على تشكيل نخب سياسة واقتصادية واجتماعية وهو ما يتسبب في تنمية تباينات اجتماعية وفكرية وعقائدية. كما أنها تسعى إلى المحافظة على أنظمة سياسية معينة وتثبيتها في السلطة ، والتأثير في القرارات التشريعية بما يخدم أهدافها ومصالحها (تامر كامل الخزرجي، ٢٠٠٩، ١٩٨- ١٩٩). وهو ما ينعكس بدوره على سياسات البيئة التي تقودها النخب المحلية والدولية.

باستقراء ما سبق يتبين أن التوجهات والقرارات في السياسات البيئية الدولية تتحكم فيها مجموعة من القوى الدولية الكبرى التي تؤثر على شكل النظام الدولى وطبيعة العلاقات بين الدول إيجاباً وسلباً. وتعد القضايا البيئية ذات القالب العالمى هى الأكثر تاثراً بهذه السياسات والتى من المفترض أن تغلب فيها المصلحة العالمية على مصالحها الخاصة. إلا أن حرص الجماعات المهيمنة على تحقيق مصالحها ، دفعها لفرض توجهات في ظاهرها تخدم البيئة، ولكن في جوهرها تدمير للبيئة وسوء استغلال لمواردها.

فعلى سبيل المثال، توجه القوى الدولية نحو استحدام الذكاء الاصطناعي على المستوى البيئي قد يحمل في ظاهره حرصا على البيئة إلا أن هناك عدة تحديات تتمثل في (جواهر بنت صالح بن عيادة ، ٢٠٢٢، ٨١-٨٣):

- تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع، نظرا لما تسببت فيه استخدام التكنولوجيا من تراجع الطلب على بعض الوظائف، وزيادة الطلب على العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا.
- تعزيز الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة.

- التحيز في اتخاذ القرارات والبعد عن الموضوعية: حيث إن صنع القرار البشري حافل بالتحيزات، لكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي تصبح المسألة أكثر صعوبة وتحتاج إلى حالات معينة من التعاون البشري ومراعاة أصحاب الظروف الخاصة.
- الرفض المجتمعي حيث قد لا يشعر بعض الافراد بالارتياح والرضا إزاء اتخاذ القرارات المؤسساتية من خلال آليات الذكاء الاصطناعي.
- التهديد باختفاء بعض المهن، حيث باتت الروبوتات تمتلك القدرات في القيام بالأعمال.
- التأثير على سلوك الفرد حيث تقلل من نشاطه وحركته وعدم احساسه بالخصوصية في ظل وجود كاميرات ، وتكريس الشعور بالتوتر والقلق والتعامل بحذر مع كل ما هو محيط به.
- قلة الاحتكاك والتواصل الاجتماعي بين أفراد الأسرة والجماعة والاعتماد على الاتصال الالكتروني في بعض الانشطة، وافتقاد العلاقات البشرية مرونتها وتنميطها وغلبة الجانب المادي عليها .

أيضا تنعكس حروب الجيل الخامس، بشكل مباشر وغير مباشر على سياسات الدول لمكافحة التغيُّر المُناخي؛ حيث تُمثل تلك النوعية من الحروب، حرب "معلومات وإدراك"، وبما أن سياسات المناخ تستند في تأطيرها إلى المعلومات والبيانات الدقيقة، التي تُفضي إلى الإدراك الصحيح للحقائق، فإن تدفُّق معلومات غير صحيحة يؤثر بشكلٍ عميق على عملية صُنع القرار، ومن ثمّ تعرُّض أجندات مكافحة التغيُّر المناخي للخطر البالغ (هاجر عبد النبي ، ٢٠٢٣).

كما أن الخطاب الفكري الغربي يحمل إنكارًا للطبيعة البشرية وكانت النتيجة الطبيعية هو أن الاهتمام بالشكل في سياسات الإصلاح التربوي فاق الاهتمام بالمضمون، كما أن المؤسسات التربوية بدلًا من سعيها لتكريس قيم إنسانية نجدها خضعت في تحديد أهدافها ومحتوى برامجها لمعايير تحقيق الربح والسيطرة على الآخرين، لذا أصبحت قيم المال والسلطة والشهرة أكثر القيم اجتذابًا للأجيال

المتطلعة لاكتساب معايير الجدارة التي تؤدي بهم إلى التوافق مع المناخ الاجتماعي العام . وهنا يظهر خطورة ما تركز عليه برامج إعداد المعلم من إكسابه قيمًا تتنسب لحضارة تنكر الطبيعة البشرية وتشيع المفاهيم الاستهلاكية كمؤشرات على التقدم (يوسف سيد، ٢٠٠٨، ٢٩٨)؛ فتتكون شخصيات مبرمجة فكريًا نحو الاهتمام بالنزعة الاستهلاكية والمظهرية، وترتكز رؤيتها لمعنى الجدارة المهنية حول كيفية الحصول على مؤهل يجلب أرباحا باهظة في سوق العمل.

كما أن هناك صعوبة يواجهها الطلاب وتستحوذ مساحة كبيرة من تصوراتهم ومعتقداتهم حول ما ينبغي أن يتلقوه في مؤسسات الإعداد، ألا وهي مشكلة توافر فرص العمل في المجتمع التكنولوجي المتغير والمتوسع، فالواقع أن هناك المزيد من الطلاب يتنافسون على وظائف أقل، وخاصة مع تقليص الاعتماد على الأيدي العاملة في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة (أي السيارات، والصلب، والأجهزة). الأمر الذي سيؤدي إلى تزويدهم بالطابع التنافسي لهذا المجتمع التكنولوجي الجديد لكي يدركوا أن الدارونية الاجتماعية لا تزال تتجلى في السياسات والممارسات العنصرية والنخبوية، والمعتقدات التي تتخلل المجتمع (Beverly M. Gordon ,1985, 43).

ونتج عن ذلك إعادة تكيف فكر الطلاب مع الظروف المحيطة فأصبحوا لا يريدون نهج التربية التحررية ويرون أنه من الأفضل أن يكونوا مع المؤسسة للحصول على فرص عمل، فأصبحوا يتوجهون نحو دراسة مقررات تكسبهم مهارات وكفايات للالتحاق بسوق العمل، حيث الخوف من البطالة وتدني الأجور. وهذا الوضع يجعل توقعات الطلاب توقعات تقليدية عادةً (عارف العطاري، ٢٠١٣، ١١٦). وترتب على هذا انشغال الطلاب بالتفكير فقط في وسائل وطرق الحصول على فرص عمل في ظل الضغوط المجتمعية، الأمر الذي يؤثر على وعيهم الاجتماعي نظرًا لأن أغلب اهتمامهم ينصب حول ظروف العيش، فيتوافقون مع المتغيرات الداخلية أو الوافدة في سوق العمل طمعًا في الحصول على فرصة عمل وتحقيق أرباح مادية.

وفيما يتعلق بواقع النزعة الاستهلاكية وتأثيرها على الهوية، يشير نيك ستيفنسون إلى أن تطور الوسائل الخاصة بسياسات الاستهلاك (الإنترنت) قد أسهم في زيادة عدد فرص ممارسة الاستهلاك في المجتمع الحديث؛ مما قاد المجتمعات الغربية المتقدمة إلى الاستهلاك الفائق. فزيادة مستويات الدَّين الشخصي، وتوسع نظم الإقراض، وتراجع مستوى الادخار، وانتشار أنماط الاستهلاك الأمريكي، قد أشعلت معدل الاستهلاك المعاصر عبر الكرة الأرضية، ومع ذلك اختفت ممارسات السلوك الاستهلاكي الصحي والمتجانس وراء قناع أشكال الترفيه المسلي والتظاهر. وقد أدت عوامل مُتع الاستهلاك، وانهيار سلطة الدولة القومية، وخصخصة الموارد العامة، وغياب اليقين عن السوق إلى تقويض السعي صوب المواطنة المشتركة (نيك ستيفنسون، ٢٠١٢، ٤٧٠). وهذا ما يؤدي إلى إلقاء مزيدا من الوعي البيئي على المستهلك وإدراك هذه التحديات.

وبذلك فإن الثقافة الاستهلاكية تحولت – كأحد مجالات تدويل النظام الرأسمالي– إلى آلية لعزل الإنسان وتغريبه عن قضايا مجتمعه من خلال الاهتمام بالقيم المادية والسعي وراء الحصول على المال حتى لو بطرق غير مشروعة، وجعل الاستهلاك أسلوبًا للحياة، ومن ثم تأكيد الروح الفردية والأنانية لدى الفرد، وكذلك شغل الإنسان بتقليد الآخر؛ وهو ما أدى إلى ضعفه وتشكيكه في جميع مقومات ثقافته القومية، وذلك بهدف إخضاعه نهائيًّا للقوى المسيطرة على العالم، وإضعاف روح النقد والمقاومة عنده حتى يستسلم نهائيًّا إلى واقع الإحباط فيقبل بالخضوع لهذه القوى، ووصوله إلى الرفاهية؛ الأمر الذي ينتج عنه ضعف تمسك الفرد بهويته الثقافية، وتهديد السلامة البيئية، وتسطيح الوعي البيئي لدى الفرد.

المحور الرابع- الواقع البيئي لجهود جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية:

تم رصد الواقع البيئي من خلال إعداد وتطبيق أدوات بحثية بهدف رصد وتحليل ونقد الوضع الاستراتيجي لجامعة المنيا فيما يتعلق بدورها في تنمية الوعي بالسياسة البيئية الدولية بجامعة المنيا،وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **المقابلات الشخصية:** حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات شبه مقننة وذلك بهدف رصد الواقع البيئي لجهود جامعة المنيا في مجال السياسة البيئية، وقد

تم بناء استمارة المقابلة بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، ومن خلال الإطار النظري للبحث، وتم تحكيمها من قبل مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية *، وتم عقد العديد من المقابلات مع عينة من القيادات القائمين على خدمة المجتمع وشئون البيئة *، قوامها (١٨)؛ حيث تمت مقابلة وكلاء الكليات لخدمة المجتمع وشئون البيئة، ومدير مكتب نائب رئيس الجامعة لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ومدير مركز التخطيط الاستراتيجي بالجامعة. وبعد تدوين استجابات عينة البحث ومناقشتهم في بعض النقاط أو ما قد يتعذر فهمه، تم تفريغ جميع الاستجابات وتحليل ونقد ما تم التوصل إليه من خلال المقابلات.

- **تحليل المحتوى**: حيث اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل الوثائق والسجلات والخطط التنفيذية لقطاع البيئة بالكليات، وخطة الجامعة الاستراتيجية، ورؤية ورسالة مركز الاستدامة البيئية بالجامعة، وخطط القوافل، بالإضافة إلى تحليل الرابط الالكتروني لقطاع خدمة المجتمع وشؤون البيئة على الصفحة الرسمية للجامعة .

من خلال تحليل المقابلات الشخصية ومضمون الوثائق والسجلات والصفحة الرسمية للجامعة فيما يتعلق بقطاع المجتمع والبيئة، تم إجراء تحليل سوات (SWOT Analysis) من خلال تحليل نقاط القوة والضعف الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات الخارجية في المشهد الحالي للسياسة البيئية داخل جامعة المنيا، وتبين الاتي:

أولا- جوانب القوة:

١. حصول جامعة المنيا على ترتيب متقدم بين الجامعات المصرية في تصنيف الجامعات الخضراء عالميا:

حيث حصلت الجامعة على المركز الرابع عشر إفريقيًا، والـ٥٥٤ عالمياً، والسابع على مستوى الجامعات المصرية، في تصنيف «جرين متريك العالمي للجامعات الخضراء The –

*) تم تحكيم الأداة على مجموعة من المحكمين ، انظر ملحق رقم (١).

*) تم إجراء المقابلات في الفترة من ١٥/ ٧/ ٢٠٢٣ وحتى ٦ / ٨/ ٢٠٢٣.

«UI Green Metric World University Ranking»العام ٢٠٢٢. وجاء ترتيب الجامعة وفقاً لمعايير التصنيف التي تعتمد على التزام الجامعات بمعالجة مشاكل الاستدامة والأثر البيئي، وما تبذله من جهد لتقليل انبعاثات الكربون، والمساهمة في مكافحة تغير المُناخ العالمي، والخطوات التي اتخذتها لتحسين استدامتها. واحتلت الجامعة المركز ٣٧٧ على مستوى الجامعات العالمية متعددة التخصصات، والمركز ٢٩٦ على مستوى الجامعات عالية الكثافة، والمركز ١٦٤ بين الجامعات كبيرة المساحة، والمركز ٣١٥ بكفاءة النقل الجماعي، والمركز ٤٤٠ على مستوى العالم في كفاءة استخدامات الطاقة، والمركز ٤٦١ بين الجامعات العالمية في تعليم الطلاب أهمية الاستدامة. والتصنيف يمنح الجامعات ترتيباً متقدماً بناءً على أداء استدامتها البيئية، وفقاً لستة معايير تشمل: الإعدادات والتجهيزات بالبنية التحتية، وما يُضمها من مقاييس نسب المساحات المزروعة وأعداد المترددين إلى مساحة الحرم الجامعي، وأمن وسلامة المنشآت وتجهيزها لخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، ونسبة ميزانية الجامعة لأنشطة الصيانة والبرامج المبتكرة خلال جائحة كورونا، ومعيار ترشيد الطاقة واستخدام الأجهزة الموفرة واستبدالها بالطاقة المتجددة، والحد من انبعاثات غازات الكربون والانبعاث الحراري (المركز الإعلامي- جامعة المنيا ،٢٠٢٣).

٢. **توفر خطة استراتيجية معتمدة ومعلنة لجامعة المنيا**: تم إعدادها ومراجعتها بواسطة فريق معتمد بمركز التخطيط الاستراتيجي بالجامعة.

٣. **توفر خطط سنوية لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكليات الجامعة**: مثل: خطة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، وخطة القوافل.

٤. **جهود الجامعة في استكمال البنية التحتية لمنظومة البيئة:**

فقد أسفرت نتائج المقابلات وتحليل الوثائق عن توفر عدد من الوحدات والإدارات داخل الجامعة تخدم قطاع البيئة مثل: إدارة مشروعات البيئة، وإدارة تخطيط وتنمية البيئة، ووحدة القوافل، ومركز للإرشاد والتوعية بقضايا القطاع الزراعي والبيئي بكلية الزراعة، وجاري اعتماد مركز للاستدامة البيئية بالجامعة.

٥. **توافر كوادر قيادية وإشرافية وإدارية لقيادة هذه المنظومة وإدارتها**: تتمثل في رئيس الجامعة، ونائب رئيس الجامعة لتنمية شؤون البيئة وخدمة المجتمع، ووكلاء

الكليات لشؤون البيئة وخدمة المجتمع، ومديري إدارات تنمية البيئة بالجامعة، ومدراء الوحدات البيئية.

٦. **توافر مجموعة من الخطط التنفيذية لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة:** مثل الخطط السنوية لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات، وخطة القوافل.

٧. **تنوع مبادرات القطاع في التوعية بثقافة السياسة البيئية داخل وخارج الجامعة:**

حيث أسفرت نتائج المقابلات عن جهود جامعة المنيا في نشر الثقافة البيئية بين الطلاب داخل الجامعة، والأفراد خارجها، وفي هذا الصدد أكد رئيس جامعة المنيا على حصول الجامعة على المركز ٤٦١ بين الجامعات العالمية في تعليم الطلاب أهمية الاستدامة لعام ٢٠٢٢م .

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن نشر ثقافة السياسة البيئية يتم من خلال الندوات التوعوية، وورش العمل، أو المسابقات البيئية بين الكليات مثل مسابقة (أفضل كلية صديقة للبيئة) وذلك في إطار استعدادت الجامعة للمشاركة في مسابقة (أفضل جامعة صديقة للبيئة) والتي أعلنتها وزارة التعليم والبحث العلمي، أو إطلاق مبادرات مثل مبادرة (اتحضر للأخضر.. الأسبوع البيئي) والتي جاءت في إطار تنفيذ المبادرة الرئاسية (اتحضر للأخضر) وفي إطار الاستراتيجية القومية للتنمية المستدامة "مصر ٢٠٣٠"، ومبادرة (هنجملها) والتي يتم خلالها تشجيع أعضاء المجتمع الجامعي على عملية التشجير، وكذلك الاحتفال بيوم البيئة الوطني، وإصدار مجلة خاصة بأخبار البيئة (مجلة الجامعة والبيئة). فضلا عن تنظيم القوافل البيئية بمعدل (٣٥– ٣٨) قافلة سنويا موزعة على ٥٢ أسبوع.

كما تبين من الاطلاع على مجلس قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة في جلسته (٥٤) بتاريخ ٢٧ /١١/ ٢٠٢٢م بأن جامعة المنيا قد قامت بتدشين حملة لمكافحة إلقاء المخلفات في المجاري المائية والترع ونهر النيل إيمانا منها بالمحافظة على مكتسبات الدولة من مشروع تبطين الترع الذي يعود بالفائدة على المزارعين ويحافظ على مياة الري من التسرب، وحثت الجامعة الكليات باختيار بعض الطلاب من القرى ليكونوا سفراء لهذه الحملة داخل القرى.

٧.اعتماد مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم جودة البيئة الداخلية والخارجية بالكليات:

وذلك خلال اعتماد معايير التقييم الخاصة بالأسبوع البيئي، والتي تتمثل في أربعة معايير وهي (قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة – جامعة المنيا، ٢٠٢٣):

- معيار النظافة الداخلية للكلية (٦٠ درجة): ويشمل نظافة المداخل والطرقات والشكل الجمالي لها، ونظافة المعامل والمدرجات، ونظافة المكاتب الإدارية والشكل الجمالي لها، ونظافة الواجهات الخارجية للمباني والمدرجات، ونظافة المنافذ والزجاج الخارجي للمباني، ونظافة دورات المياة وصيانتها.
- معيار النظافة الخارجية للكلية (٢٠ درجة): ويضم التشجير والمساحات الخضراء، ونظافة المنطقة المحيطة بالكلية، ونظافة الأرصفة ودهانها، والشكل الجمالي للأرصفة بالكلية.
- معيار مدى تعاون الفئات المختلفة في الأسبوع البيئي بالكلية (١٠ درجات): ويشمل مدى تعاون (أعضاء هيئة التدريس– العاملين– الطلاب– جمعيات أهلية) وتوثيق الأنشطة خلال الأسبوع البيئي، ووجود وحدة صيانة بالكلية ذات هيكل تنظيمي ومدى الإمكانيات الموجودة بها.
- معيار الاستعداد لتطبيق الاجراءات الاحترازية (١٠ درجات): ويضم وجود غرف عزل، ووجود علامات للتباعد بالمدرجات والطرقات وأماكن الانتظار، ووجود لوحات إرشادية بالإجراءات الاحترازية وتجنب العدوى، ووجود أدوات للتعقيم، ووجود آلية معتمدة ومستمرة للتعقيم.

ثانيا- جوانب الضعف: على الرغم من أن النهج المتبع تجاه تعامل جامعة المنيا مع توجهات الدولة لتغير المناخ والاستدامة البيئية بما يتضمنه من استراتيجيات، ومبادرات تعطي الأولوية للحفاظ على البيئة، إلا أن هناك بعض المآخذ وجوانب الضعف على جهود الجامعة البيئية، أهمها:

١- غياب الوعي بمفهوم السياسة البيئية:

من خلال الدراسة الميدانية والنقدية لجامعة المنيا اتضح غياب مفهوم السياسة البيئية عن أفراد عينة الدراسة، الأمر الذي قد يشير إلى ضعف الخلفية الثقافية للمسئولين عن منظومة البيئة وخدمة المجتمع بالجامعة عن أبعاد وأدوات السياسة البيئية، والقصور في القيام بتطبيقها خاصة في مجال نظم الإدارة البيئية، الأمر الذي يتطلب وضوح الرؤية والفلسفة الواضحة لعلاقة النظام التعليمي الجامعي في مصر بتنمية الوعي بالسياسة البيئية، فضلا عن توفر الشفافية لدى المسئولين والقيادات عند التحدث عن توجهات الدول حيال الإنفاق على متطلبات تحقيق السياسة البيئية، وترسيخ نظام للإدارة البيئية الواعية داخل الجامعات.

كما أسفرت نتائج المقابلة عن ارتكاز اهتمام جامعة المنيا على ثلاثة مجالات محو الأمية، والقوافل، والأنشطة الخضراء فحسب.

٢- ندرة الابتكارية في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنيا:

حيث يعمل قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنيا وفق قرارات وإرشادات فوقية، مثل قرارات المجلس الأعلى بتنظيم الدورات وورش العمل، أو توجيهات وزارة البيئة ، والتي تعد الراعي الرسمي لتفعيل السياسة البيئية بالجامعات المصرية، وبالرغم من التسليم بهرمية النظام الإداري بالجامعات المصرية، إلا أنه كان يتوقع بعض المرونة في الفكر والتطبيق بجامعة المنيا، فالتركيز على الأنشطة البيئية – رغم أهميته – قد أدى إلى إهمال الجوانب الأخرى للسياسة البيئية مثل تبنى واعتماد نظام للإدارة البيئية الواعية، وتكوين قاعدة بيانات رقمية للبيئة.

فقد أوضح المسؤولون خلال المقابلة مع الباحثة التأكيد على التزامهم برؤية وتوجيهات جامعة المنيا، ومع انشغالهم بتقديم التقارير إلى القيادات، ومع حرصهم على بيان مدى نجاحهم في الاضطلاع بالأمر، وتركيزهم على عقد دورات تدريبية وتنظيم انشطة توعوية خاصة بالبيئة.

وربما ما يؤكد وجهة النظر هذه، أنه بالدخول على رابط خدمة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة على الصفحة الرسمية بجامعة المنيا، يلاحظ ان البيانات

المتاحة على الصفحة غير مكتملة، وغير محدثة، ومقتصرة فقط على بعض أنشطة القوافل والندوات #https://www.minia.edu.eg/Minia/Arhome.aspx

٣- غلبة التكرارية المؤسسية في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة:

مع تتبع واقع جهود جامعة المنيا في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة، لوحظ بعض التكرارية المؤسسية، فبالرغم من وجود الإدارة العامة للمشروعات البيئية، وتشمل إدارة تخطيط وتنمية البيئة، وإدارة متابعة تنفيذ مشروعات البيئة، ومقرها الإدارة المركزية للجامعة، وكلتاهما متشابهة في مهامهما، وبسؤال مدير مكتب نائب رئيس الجامعة لشؤون البيئة وخدمة المجتمع حول هذا، وهل هناك تنسيق بين هذه الإدارات، أو الغرض من إنشائها لنفس الغرض، أكد أنه حديث التولي لمنصب مدير مكتب نائب رئيس الجامعة لقطاع البيئة وخدمة المجتمع، وأنه ليس على دراية بحقيقة الأمر.

وبمراجعة مهام هذه الإدارات لوحظ اشتراكها في المهام والأهداف والوسائل، وتأكيدها على تقديم خدماتها للمجتمع الجامعي والمجتمع المحلي، الأمر الذي يشير إلى ارتباط قطاع البيئة بالأشخاص أكثر من ارتباطها بالمؤسسة، ومحاولة القيادات الحالية البدء من جديد دون استكمال أو تعرف ما بدأته القيادات السابقة، وهو ما قد يمثل هدرا لموارد الجامعة المالية والبشرية.

فعلى سبيل المثال ، تتمثل مهام إدارة مشروعات البيئة في تنسيق العمل مع بنك المعلومات لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات التحليلية لتحديد مشاكل البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد دور الجامعة في حلها، وتنسيق العمل مع الكليات الجامعة بشأن وضع الخطط البديلة لمعالجة مشاكل البيئة الصناعية والزراعية والخدمية والبشرية والاجتماعية وغيرها من المشاكل البيئة، والإشراف على وضع الخطط النهائية لتنمية البيئة في المجالات المختلفة، والإشراف على إعداد البرامج التنفيذية اللازمة لتطبيق خطط الجامعة في تنمية

البيئة، ومتابعة تطبيق البرامج التنفيذية اللازمة لتطبيق خطط الجامعة في تنمية البيئة، ومتابعة تطبيق البرامج التنفيذية البيئية بالتنسيق مع كليات الجامعة ومع المنظمات المستفيدة في البيئة.

أما عن مهام إدارة تخطيط وتنمية البيئة فتتمثل في الإشراف على وضع خطط برامج تنمية البيئة، والإشراف على تنسيق العمل مع كليات الجامعة لتحديد دور الكليات في المساهمة في تنفيذ المشروعات البحثية لخدمة البيئة، والقيام بالدراسات التحليلية اللازمة لتحديد محاور خطط المشروعات البحثية التطبيقية التي تساهم بها الجامعة لتنمية البيئة، وتنفيذ الخطط النهائية لتنمية البيئة صناعيا وزراعيا وبشريا واجتماعيا وبيئيا، ووضع البرامج التنفيذية اللازمة لتحقيق خطط الجامعة لتنمية البيئة في مجالات مختلفة، وتحديد المحاور الرئيسة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة المنيا والمجتمع ككل، والاشتراك مع الأجهزة المحلية في ضوء الخطط النهائية لتحديد دور الجامعة في تنمية البيئة في مجالات تنمية الإنتاج الصناعي والزراعي الأنشطة التجارية والخدمية، و وتنمية القوى البشرية في المنظمات الحكومية التابعة للقطاع العام والخاص.

وبالمقارنة بين مهام الإدارتين يتبين التشابه الكبير في المهام، حول وضع الخطط النهائية والبرامج التنفيذية للتنمية.

٤- ضعف نشر ثقافة السياسة البيئية:

سبقت الإشارة إلى ضعف وعي بعض القيادات بقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنيا بمفهوم وأدوات وابعاد السياسة البيئية، وباستقراء المواقع الالكترونية للكليات عن الإعلان عن ندوات وورش عمل في مجال البيئة، لوحظ ندرتها في معظم الكليات؛ حيث تراوح عدد الندوات (١: ٢) ندوة على مدار العام .

ويذكر في هذا الشأن سبب تنظيم هذه الندوات المحدودة، وفق ما جاء في توصيات مجلس إدارة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنيا بتنظيم ورش عمل وندوات ومسابقات في مجال البيئة.

كما تبين اقتصار مشاركة الطلاب في الأنشطة البيئية على مجموعة (طلاب أصدقاء البيئة)، وهو ما يعزز محدودية الوعي البيئي لدى الطلاب، واقتصارها على مجموعة معينة منهم في كافة الأنشطة.

وفي السياق ذاته تبين أن نشر ثقافة الوعي بالسياسة البيئية غير مفعلة على مستوى المقررات الدراسية، باستثناء بعض الكليات مثل كلية الزراعة بحكم طبيعة تخصصاتها، وكلية التربية حيث يتم تدريس مقرر تربوي اختياري للفرقة الثانية تحت مسمى (التربية البيئية)، كما أنه لم يتم وضع محددات أو متطلبات في عضو هيئة التدريس القائم بتدريس المقرر، مما يثير تخوفا من تقليدية طرق التدريس أو كفاءة العضو المكلف تجاه هذا التخصص .

أيضا على الرغم من قرار مجلس الجامعة بتدريس مقرر (القضايا المجتمعية) كمتطلب تخرج لجميع الطلاب بالجامعة، إلا أنه يغلب عليه الطابع الشكلي في تدريسه؛ فالمقرر يتضمن موضوعات يتم تعلمها عن طريق استراتيجية التعلم الذاتي، وتشمل الزيادة السكانية، ومحو الأمية، وحقوق الانسان، وريادة الأعمال، ولا يتم ربط هذه الموضوعات بأهداف السياسة البيئية، كما أنه لا توجد معايير في اختيار عضو هيئة التدريس القائم بتدريس هذا المقرر، والتي تتطلب أن يكون على درجة عالية من الوعي بكيفية ربط موضوعات موضوعات المقرر بقضايا السياسة البيئية، وطرق التدريس المناسبة لتناول ومناقشة هذه الموضوعات.

فضلا عما سبق، تبين ندرة التشريعات والقوانين والاستراتيجيات البيئية المنظمة للعمل البيئي داخل الجامعة، الأمر الذي يؤكد ضعف نشر ثقافة السياسة البيئية داخل جامعة المنيا، واقتصارها على مجموعة من الأنشطة البيئية المحدودة.

٥- وجود ملامح غير واضحة لمنظومة الإدارة البيئية داخل جامعة المنيا:

من خلال نتائج المقابلات الشخصية تبين وجود ملامح غير واضحة لمنظومة الإدارة البيئية على المستوى المؤسسي بجامعة المنيا؛ إذ تفتقد الجامعة إلى اعتماد نظام للتخطيط البيئي السليم بما يتماشي مع خطط التنمية؛ حيث يضعف الاهتمام

بالاعتبارات البيئية مثل حوادث الكوارث المناخية، والتنافس في السوق، أو دخول مجالات جديدة . وكذلك التمويل البيئي؛ حيث لا توجد ميزانية مخصصة لإدارة مشروعات البيئة.

فيما يتعلق بنظام إدارة النفايات في جامعة المنيا، أسفرت نتائج المقابلات عن عدم وجود أي نظام للإدارة البيئية سوى نظام إدارة المخلفات الزراعية بالجامعة وإعادة تدويرها، بينما لا يوجد نظام لإدارة المخلفات البشرية، حيث يتم التخلص من النفايات والقمامة من خلال شركات النظافة دون إعادة تدويرها، أيضا لا تعتمد الجامعة أي نظام لمعايير الأيزو مثل الأيزو 14000؛ حيث إنها لا تنتج أية سلع للمجتمع الخارجي، أو تقوم بتسويقها.

وفيما يتعلق بإدارة تلوث الهواء بجامعة المنيا فالأمر مقتصر فقط على توفير الجامعة لأتوبيسات جماعية لنقل الطلاب والموظفين وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة، ولتقليل فرص ازدحام السيارات داخل الجامعة، كما يتم منع حرق أية نفايات داخل الجامعة.

وعن إدارة تلوث الماء وترشيد استهلاك الكهرباء، تم اعتماد مجلس الجامعة لمجموعة من الآليات لترشيد استهلاك المياة والكهرباء، وتوزيعها على كافة الكليات بالجامعة، لنشرها والإعلان عنها داخل كل كلية. كما أسفرت المقابلات عن وجود محطة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية داخل الجامعة (بمبنى رئاسة الجامعة) لإنتاج الطاقة النظيفة وتقليل البصمة الكربونية الخاصة بالجامعة.

أما عن إدارة البيانات والمعلومات البيئية، فقد أسفرت نتائج المقابلات مع عينة الدراسة، وفحص السجلات عن عدم وجود قاعدة بيانات رقمية للمعلومات البيئية بجامعة المنيا، تشمل السياسة البيئية للجامعة بما تتضمنه من قرارات وقوانين وتشريعات واستراتيجيات وخطط، كذلك أدلة ووثائق عن الجودة البيئية، ونظم الإدارة البيئية بما تتضمنه من والتسويق، والأزمات، والتمويل. فضلا عن افتقار الصفحة الرسمية لجامعة المنيا إلى تحديث البيانات والمعلومات البيئية.

ولكن مؤخرا، وتزامنا مع قيام المجلس الأعلى للجامعات المصرية بإتاحة قاعدة بيانات للبحوث البيئية على البوابة الالكترونية، تم مطالبة الجامعات برفع البحوث البيئية على هذه القاعدة.

٦- ضعف تقنين آلية اختيار وعمل الكوادر القيادية والإشرافية والإدارية والتدريبية لمنظومة الإدارة البيئية:

بالرغم من توفير الكوادر المسؤولة عن إدارة ومتابعة مشروعات البيئة بالجامعة، إلا أنه توجد بعض الملاحظات على عملية تشكيل واختيار هذه الكوادر، منها : اقتصارها على معيار الأقدمية في التعيين، وليس على معيار الكفاءة الوظيفية، والتمكن من الكفاءات والمهارات للتعامل مع البيئة ، الأمر الذي انعكس على اهتمامات وفعاليات منظومة الإدارة البيئية، والسياسة البيئية بالجامعة. كما انه لا يتم توفير دورات تدريبية لتدريب الكوادر على إدارة النظام البيئي بفعالية داخل الجامعة.

أيضا أسفرت المقابلات عن عدم ملائمة مهارات وقدرات وكفاءات الكوادر الفنية والإدارية العاملين في قطاع البيئة مع التوصيف الوظيفي المحدد لها، وضعف وعى تلك الكوادر بالتوصيف الوظيفي لها. وهو ما أكدته أيضا الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥) من أن بعض المواقع الإدارية بالجامعة يشغلها كوادر مؤهلاتهم متوسطة، أي لا تتناسب مع مهام الوظيفة الموكلة إليهم ومتطلباتهم (مركز التخطيط الاستراتيجي بجامعة المنيا ، ٢٠٢٠، ٦٥). وقد يعزى ذلك إلى ندرة البرامج والتخصصات الأكاديمية الخاصة بمجال السياسة البيئية في مصر عامة، وتوافرها فقط في مرحلة الدراسات العليا.

٧- ضعف تطبيق نظام للمحاسبية البيئية داخل الجامعة :

تبين من خلال فعاليات الاجتماعات والمقابلات مع عينة الدراسة ضعف وجود نظام صارم للمحاسبية والمساءلة فيما يتعلق برقابة الأداء البيئي، حيث تقتصر أدوات المحاسبية على الأدوات الخاصة بإعداد تقرير سنوي عام عن انجازات قطاع

خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكل كلية، ويتم تقديمه سنويا من قبل كل كلية إلى قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة.

كما أسفرت نتائج المقابلات وتحليل محتوى المجالس أنه يتم تقييم نتائج الكليات في فعاليات الأسبوع البيئي (الأول والثاني) وفق معايير معينة يتم على أساسها ترتيب الكليات على مستوى الجامعة ومكافأة الكليات الحاصلة على المراكز الثلاث الأولى.

لكن على الجانب الآخر لا يتم توفير مكافآت لتعزيز المشاركات البيئية سواء للطلاب، أو أعضاء هيئة التدريس في الندوات، وورش العمل، والقوافل. كما تبين افتقاد الجامعة إلى تطبيق نظام السياسة الضريبية (ضرائب – أو رسوم بيئية) كأدوات اقتصادية لتنفيذ السياسة البيئية؛ حيث لا يوجد نظام لمحاسبة السلوك البيئي الضار، الأمر الذي ينتج عنه غياب الحس البيئي لدى أعضاء الجامعة، وعزوفهم عن المساهمة في الأنشطة البيئية.

٨- غياب الوعي بالبعد الاخلاقي للسياسة البيئية :

أسفرت نتائج المقابلات عن غياب البعد الأخلاقي في إدارة الملف البيئي داخل جامعة المنيا سواء على مستوى الأنشطة أو على مستوى المقررات، وضعف الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه البيئة، والتعامل مع البيئة وفق ما يصدر من قرارات أو تعليمات إدارية فحسب. حيث لا يتم تنظيم ندوات خاصة بنشر الوعي بالأخلاقيات البيئية، واقتصار موضوع الندوات على الممارسات الفنية فقط.

٩- ضعف وعي القيادات بالمهارات الخضراء التي يحتاجها الطلاب في سوق العمل:

اتضح من المقابلات ضعف وعي أغلب القيادات بمفهوم المهارات الخضراء، واهميتها للخريج في سوق العمل، وضعف تفعيل أليات متابعة الخريجين مع مؤسسات المجتمع المحلي وسوق العمل. الأمر الذي ينتج عنه شعور الخريج بما أطلقت عليه الباحثة بـ (الاغتراب العملي) وأنه غير مؤهل لسوق العمل نتيجة فقده الوعي بتلك المهارات الخضراء.

و المهارات الخضراء Green Skills تتعلق بتهيئة الفرد لسوق العمل شديد التغير، وكيفية التغلب على سرعة هذا التغير والتكيف معه، والذي يكون ناجما من الأساس عن التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية على المجتمعات، كما تركز على كيفية تحويل الأفراد إلى فاعلين ايجابيين في عملية التخضير محليا وعالميا، بتنمية بعض المهارات الشخصية أو الذاتية التي تتعلق بالفرد ذاته، فضلا عن المهارات المرتبطة بتعامل الفرد مع البيئة.

وتصنف المهارات الخضراء إلى (رشيدة الطاهر ،٢٠٢٢، ٦٥):

أولا- المهارات المتعلقة بالفرد : مثل الترشيد والتنمية الذاتية، والمرونة وتقليل الإنفاق، والمرونة والقدرة على التكيف ومواجهة المشكلات، وامتلاك المهارات الرقمية والتقنية التي تسمح للأشخاص باستيعاب التقنيات الجديدة واستخدامها بفاعلية، والمتطلبة للتحول نحو المجتمعات الرقمية الايجابية للبيئة

ثانيا- المهارات المتعلقة بالعمل: مثل مهارات تغيير وإدارة المسارات المهنية، وهي التي يسهل تطويعها وفقا لطبيعة المهن التي سيشغلونها من حين لآخر، مثل مهارات التكنولوجيا والابتكار والتجديد، وامتلاك الرؤية الشاملة للمستقبل، وكيفية الحفاظ على موارد البيئة، والتعاون مع القطاعات الاقتصادية المختلفة والتكامل فيما بينها، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الهدر منها، وامتلاك معارف عن العملية التجارية من حيث التكلفة والربح ودورة رأس المال، والتحديات التي يواجهها سوق العمل، والتواصل مع الاخرين اجتماعيا والكترونيا، وكيفية إنشاء مشروعات، ومهارات التخطيط المهني.

ثالثا- مهارات متعلقة بالبيئة: مثل التفاعل الايجابي مع البيئة ومشكلاتها، والتعامل مع مواردها بطريقة مناسبة تحافظ عليها للأجيال القادمة، وترشيد الاستهلاك، والحد من استنزاف الموارد، واستخدام الطاقة النظيفة والشعور بالمسئولية تجاه كوكب الأرض.

وبذلك يتبين مما سبق أن ترشيد الاستهلاك، وتقليل الانفاق، والقدرة على الانتاجية والعمل تعد أحد وأهم المهارات الخضراء اللازمة لتحقيق التعافي الأخضر، إلا أنه باستقراء ما يحدث في الواقع البيئي، ورصد سلوكيات غالبية الأفراد والمجتمع، يتبين تفاشي ثقافة الاستهلاك لديهم، وأن هناك توجه دولي نحو تنمية النزعة الاستهلاكية والتسوق غير الهادف، الأمر الذي يؤثر على تطوير واستمرارية الهوية الثقافية للذات الفردية والمجتمعية .

من خلال العرض السابق للواقع البيئي لدور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسة البيئية، يتضح أن جهود الجامعة لا تزال محدودة؛ وقد يعزى ذلك إلى ضعف البنية التحتية الرقمية البيئية للجامعة من جانب، وضعف الوعي بالسياسة البيئية لدى بعض القيادات في قطاع البيئة، وقلة إقبال الطلاب على العمل التطوعي، كما اتضح من خلال إجراء المقابلات بالقيادات في الجامعة أن أغلب الجهود البيئية تصب في كلية الزراعة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة بالكلية وارتباطها بالبيئة.

١٠- غياب سياسة التمويل الذاتي:

تحتل سياسة التمويل مكانة مهمة في صياغة السياسة البيئية للجامعة، ويعد نشاط التمويل الذاتي أحد محددات التوجهات الاستراتيجية نحو تنفيذ مشروعات التكيف مع المخاطر البيئية ومواجهتها، فكثيرًا ما تتحكم القيود التمويلية في الاختيار الاستراتيجي للمؤسسة، كما أنه بمثابة مؤشر هام من المؤشرات المالية التي يتم فيها الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة البيئية، ولذلك قد يسبق التشخيص المالي التشخيص الاستراتيجي في العديد من الحالات.

وحيث إن تنفيذ السياسة البيئية يتطلب ميزانية هائلة، فقد أسفرت المقابلات الشخصية بأنه لا توجد ميزانية مخصصة للمشروعات البيئية داخل الجامعة، وأن التمويل الحكومي هو التمويل الوحيد الذي تعتمد عليه الجامعة، وأن هناك نقصا في الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات البيئية؛ الأمر الذي يمثل تحديا للجامعة ويفرض عليها ضرورة البحث عن موارد جديدة للتمويل الذاتي.

ثالثا- التهديدات الخارجية: حيث تبين وجود مجموعة من التهديدات الخارجية التي تواجه جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسية البيئية، ولعل أهمها ما يلي:

١. جمود التوجهات الاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري نحو قابلية التغيير:

على الرغم مما يقال حول المسئولية الدولية المشتركة فيبقى على كل مجتمع شعبا وحكومة أن يكون لديه من الوعي والإرادة مما يجعله قادرا على الاضطلاع

بالنصيب الأوفر من هذه المسئولية وذلك على المستوى المحلي من خلال ما يملكه من إمكانات وآليات تربوية وغير تربوية، فبالرغم من التشريعات والقوانين البيئية المتعلقة بحماية البيئة فإنها مسألة تربوية بالدرجة الأولى تحتاج إلى وعي وإدراك بضرورة تقبل التغيير، ليتحول هذا الوعي إلى قيم وضوابط للسلوك من أجل المحافظة على البيئة.

٢. ضعف الوعي المجتمعي بالتغيرات المناخية :

إن صناعة الوعى أصبحت ضرورة حتمية فى ظل التحديات والمخاطر، ويعد تحدى التغيرات المناخية التحدي الأخطر والأكثر الذي يحتاج إلى تنمية الوعى المجتمعى باعتباره تحدى يهدد الوجود البشري، وخطر داهم على الأمن الغذائي والاقتصادى والصحى والسياحى بل الحياة كلها.

فالتغيرات المناخية هي ظاهرة عالمية ذات تأثيرات محلية، فهي تؤثر على الأماكن الأضعف في تكوينها وتركيبها الجغرافي، فما أحوج المجتمعات الريفية إلى التوعية لأنها المتضرر الأول نظرا للبنية التحتية لهذه المجتمعات وعملها فى النشاط الزراعي الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية، لأنه أكثر الأنشطة تعرضًا للمناخ، وأكثر الأنشطة ضعفًا في البنية التحتية والأساسية المقاومة، وهنا تأتى ضرورة العمل على زيادة الوعى فى هذه المجتمعات.

وقد احتلت التغيرات المناخية المرتبة الأولى في خريطة المخاطر التي وصفها تقرير (المخاطر المستقبلية) لعام ٢٠٢٢ والذي تصدره سنويا مؤسسة "أكسا" للتأمين بالمشاركة مع مجموعة "يوراسيا" وبالتعاون مع معهد "إيبسوس" للأبحاث، من خلال مسوح واستقصاءات لرأي الخبراء حول أرجاء العالم (محمود محي الدين، ٢٠٢٣، ٦). كما احتلت خطورة (الفشل في مواجهة تغير المناخ) و (الفشل في التأقلم مع تغير المناخ) المرتبتين الأولى والثانية في تقرير المخاطر العالمية World Risk Report الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum,Global Risk Report,2023, 5) . ويعزى هذا الفشل في المواجهة والتأقلم إلى ضعف الوعي بتلك المخاطر وكيفية إدارتها.

وعلى الرغم من أن محافظة المنيا شهدت استقرارا مناخيا لفترة طويلة إلا أنه في الآونة الاخيرة تأثرت تأثرا ليس بالقليل من جراء التغيرات المناخية في أصعدة مختلفة، على سبيل المثال، تجريف السيول لعدد من قرى الهضبة الشرقية بالمحافظة، والذي نتج عن ضعف الوعي واتخاذ كافة الاجراءات للحماية من السيول، وعلى صعيد آخر في السنوات القليلة الماضية تأثرت الزراعة باعتبارها الحرفة الاساسية بالمحافظة بالتغير المناخي في درجة الحرارة؛ مما تسبب في خسائر فادحة للعديد من المزارعين، وكان لذلك أكبر الاثر على الاقتصاد القومي للمحافظة بدء من ارتفاع اسعار بعض السلع الزراعية لقلة الانتاج منها بسبب ارتفاع درجة الحرارة؛ وهو ما يمثل تهديدا يفرض على جامعة المنيا باعتبارها الصرح العلمي الأكبر بالمحافظة الذي بدوره يضم مؤسسات وكوادر علمية مختصة في الدراسة والتحليل لمثل تلك الظاهرات، يمكن من خلالها طرح السيناريوهات للتصدي لها.

٣. **غلبة المصالح الشخصية على المصلحة العامة في صناعة القرارات البيئية**:

إن عملية اتخاذ القرارات البيئية تتأثر بسياسة الدولة، فمع التطورات الهائلة التي شهدها النظام الدولي ظهرت المنظمات الدولية متعددة الجنسيات والتي سيطرت على عملية اتخاذ القرار على الصعيد والمحلي والقومي والدولي، وبروز الأيديولوجيات المختلفة للأطراف المشاركة والتي أمدت واضعو القرار في السياسة البيئية بالأداة التي يفسرون بها الواقع البيئي من نطاق تصوراتهم ومصالحهم الشخصية، وما يتوائم مع معتقداتهم ومبادئهم، الأمر الذي يفرض ضرورة تحليل العوامل والمؤثرات المحيطة بواضعي السياسة البيئية، عند إصدارهم لقرارات معينة أو التسويق لتوجهات فكرية بعينها وسلوكيات محددة تجاه القضايا البيئية.

رابعا- الفرص المتاحة: تتوافر مجموعة من الفرص المتاحة في المجتمع الخارجي وهي:

١- **ازدهار الاقتصاد البيئي**:

وهو يرصد الآثار الاقتصادية للسياسات البيئية الوطنية في جميع أنحاء العالم، حيث يتم دراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي والبيئة سعيا إلى وضع سياسة بيئية تسهم في تحسين حياة الأجيال الحالية والمقبلة. ويؤدي اقتصاد السوق غير المنظم

إلى تدمير البيئة. ويعد الاقتصاد البيئي أداة مهمة لاتخاذ قرارات بشأن استخدام الموارد الطبيعية وحفظها وحمايتها لأنه يوفر معلومات حول الخيارات التي يتخذها الناس، وتكاليف وفوائد التدابير المقترحة المختلفة، والنتائج المحتملة للسياسات البيئية وغيرها من السياسات

٢- إصدار القوانين والتشريعات البيئية:

تعد صياغة السياسات للحفاظ على كل من البيئة الطبيعية وبيئة العمل وتحسينها، شرطًا أساسيًا للإدارة البيئية الناجحة. ومع ذلك ، تظل السياسات حبرا على ورق ما لم يتم تنفيذها. ولا يمكن تحقيق هذا التنفيذ إلا من خلال ترجمة مبادئ السياسة إلى قواعد وقوانين. من هذا المنظور ، يكون القانون في خدمة السياسة، مما يمنحها درجة من الدقة والاستمرارية من خلال التشريعات المناسبة. فالتشريع ، بدوره ، هو هيكل إطار لا يكون مفيدًا إلا إذا تم تنفيذه وفرضه. ويعتمد التنفيذ والإنفاذ على السياقات السياسية والاجتماعية التي تحدث فيها ؛ إذا لم يتم دعمهم من قبل الجمهور ، فمن المحتمل أن يظلوا غير فعالين، لذلك ، فإن سن التشريعات البيئية وتنفيذها وإنفاذها يعتمد إلى حد كبير على فهم وقبول القواعد التي وضعها أولئك الذين يتم توجيه هذه القواعد إليهم – ومن هنا تأتي أهمية نشر المعلومات والمعارف البيئية للجمهور بشكل عام ، وكذلك لمجموعات مستهدفة محددة (فرانسواز بورهين جويلمين ،٢٠١١). ويعد الإطار التشريعي للسياسة البيئية في مصر– والذي سبق الإشارة إليه في المحور الأول– فرصة يمكن الاستفادة منها في وضع نظام للمحاسبية والرقابة البيئية داخل الجامعة.

وبالنظر إلى قمة النظام القانوني في مصر، والمتمثل في الدستور المصري الصادر عام ٢٠٢٤ والمعدل في عام ٢٠١٩، يتبين تناوله للمخاطر البيئية استباقيا والتركيز على الحقوق البيئية، والمسؤولية البيئية والتنمية المستدامة والبيئة. كما شهدت ساحة رسم السياسات العامة المصرية خلال الأعوام القليلة الماضية توجها نحو دمج المخاطر البيئية في عملية التخطيط كوسيلة وغاية أيضا؛ فقد اطلقت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ، وأصدرت أيضا أول سند أخضر سيادي في المنطقة لتمويل مشاريع في مجال النقل النظيف والإدارة المستدامة للمياة في ضوء استضافتها العام الماضي للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر

الأطراف لاتفاقية التغير المناخي (COP27). يضاف إلى ما سبق، إطلاق الحكومة المصرية لمبادرات ضمن آليات المواجهة في مصر مثل مبادرة (اتحضر للأخضر) كأول مبادرة بيئية رئاسية في مصر (نيللي كمال، ٢٠٢٣، ٣٥).

٣- تزايد الاهتمام بالسياسة البيئية دوليا:

حيث عقدت العديد من المؤتمرات مثل مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته السابعة والعشرين COP27 ، ووقعت الكثير من الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام ١٩٩٢، و اتفاقية باريس عام ٢٠١٥ التي تعالج القضايا البيئية، بما جعل مشكلة التلوث تأخذ حيزا من الاهتمام الدولي بسبب بعدها العالمي؛ فالتلوث مشكلة عالمية لا تعترف بالحدود السياسية لذلك حظيت باهتمام دولي لأنها فرضت نفسها على الساحة الدولية، ولأن التصدي لها يجاوز حدود وإمكانيات التحرك الفردي لمواجهة هذا الخطر.

٤- ظهور اتجاهات جديدة في السوق نحو الدعم البيئي:

حيث ظهرت الدعوة نحو **استخدام الذكاء الاصطناعي في قيادة التعافي الأخضر** Green recovery ، ويقصد بالتعافي الأخضر إصلاحات بيئية وتنظيمية ومالية مقترحة لبناء الازدهار في أعقاب أي أزمة اقتصادية، مثل جائحة فيروس كورونا أو الأزمة المالية العالمية. وهي تتعلق بالتدابير المالية التي تهدف إلى استعادة النمو الاقتصادي مع إفادة البيئة أيضًا بشكل إيجابي، بما في ذلك تدابير الطاقة المتجددة، والاستخدام الفعال للطاقة، والحلول المعتمدة على الطبيعة، والنقل المستدام، والابتكار الأخضر، والوظائف الخضراء، من بين أمور أخرى (Brian J. O'Callaghan, Em, Murdock ,2021). كما يركز التعافي الأخضر على السياسات والحلول طويلة المدى، ويتضمن ذلك تدابير حماية البيئة وحماية النظم الأيكولوجية ومعالجة القضايا المتعلقة بالمناخ، كما تشمل أيضا إنشاء اقتصاد مرن ومستدام (وزارة البيئة المصرية ،٢٠٢١، ٢١).

ولا يشمل التعافي الأخضر موضوع التشجير فقط ، وإنما يمتد إلى سلوك الأفراد في كافة مجالات الحياة. ولابد من تضمين أساليب التعافي الأخضر في السياسات والخطط الحكومية منذ اللحظة الراهنة. وتبدو الإشكالية في تكاليف التعافي الأخضر؛ حيث يرى أصحاب

المصلحة في هذا التوجه تكاليفاً باهظة. ومثلما يحتاج الموضوع إلى توعية، فإنه يتطلب تفاوضاً وتوافقاً على عدد من الأمور أبرزها التعويضات أو مساندة الدولة المادية لإحداث التحول المطلوب (غادة موسى ، ٢٠٢٢).

وتعد الرقمنة عامل تمكين لا غنى عنه لقيادة التعافي الأخضر والشامل– وهو ما يدفع الوصول الرقمي الشامل والقدرة، ويعزز الانفتاح والبيانات المفتوحة، والابتكارات التي تزيد من كفاءة التقنيات الرقمية وتقلل من آثارها البيئية.

وفي هذا السياق، نظم المركز العالمي للتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حدثه الرائد بعنوان " **الرقمنة من أجل التعافي الأخضر**" على هامش قمة المدن العالمية في سنغافورة ٢٠٢٢ ، وألقى الحدث الضوء على ثلاث أولويات للتحول الرقمي الشامل والأخضر (Riad Meddeb ,2022):

أولاً– وضع الناس في قلب الابتكار؛ وذلك من خلال ضمان توافر البنية التحتية الرقمية التأسيسية حتى يتمكن الجميع من الاستفادة، يجب أيضًا التأكد من أن المعايير الفنية واستكشافات التقنيات الناشئة "تتمحور حول الإنسان" ، ومبنية على الاحتياجات والتطلعات المحلية للسكان ، ولكن أيضًا " تتمحور حول البيئة".

ثانيًا– تعزيز التعاون بين الأنظمة البيئية للابتكار، وهو ما يتطلب نظامًا بيئيًا تمكينيًا يضم السياسات واللوائح والمستثمرين والحاضنات والمؤسسات التعليمية.

ثالثًا– البيانات هي شريان الحياة للتحول الرقمي ويمكن أن تكون عامل توازن مهم للدول في تسريع جهودها نحو أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك ، يفتقر عدد من البلدان إلى البنية التحتية الأساسية للبيانات ، مثل مراكز البيانات وشبكات الاتصال وشبكات الطاقة.

وفي مصر سعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية المجتمعية، وذلك من خلال تعاونها مع كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية بجامعة عين شمس لتنفيذ **مبادرة المسار الرقم للتعافي الأخضر المستدام** والتي تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بمجالات البيئة وتغير المناخ وتنمية المهارات الخضراء، وتعتمد في تحقيق ذلك على استراتيجية ثلاثية الأبعاد تركز على زيادة

الوعي العام وتحسين التعلم الإلكتروني، وتعزيز الخدمات الإلكترونية في مجال البيئة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، ٢٠٢٣).

ولقد أصبحت وظائف المستقبل في جلها ترتبط بتوظيف التكنولوجيا في كافة قطاعات الإنتاج وكافة مجالات الحياة، الأمر الذي يتطلب دراسة واعية لمتطلبات التغيير في الجامعات، سواء على مستوى الفلسفة والأهداف والبرامج والمناهج والطرائق وأدوار أعضاء هيئة التدريس والطلاب، والبنية التحتية، والخطط المستقبلية، والتخصصات الجديدة، والمهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي، ومواصفات الخريج الجديدة، حتى تصبح الجامعات المصرية قادرة على مواكبة التغيير الذي ينجم عن الثورة الصناعية الرابعة، وتصبح مشاركة بفاعلية في صناعة واستمرار هذه الثورة (أحمد حسين الصغير، ٢٠٢١، ١٠).

فمن من المحتمل أن يتم تقليص الوظائف التي يغلب عليها النمط التكراري أو الروتيني ويتصف أصحابها بمهارات محدودة مع تكثيف الطلب على وظائف مستحدثة ذات مستوى مهاري عالي؛ مما يؤدي إلى تغيير خريطة القوى البشرية، الأمر الذي يتطلب إعداد الشباب لعبور الفجوة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل لموائمة وظائف المستقبل. وفي هذا الصدد اقترح المجلس الأعلى للجامعات استراتيجية تطوير برامج التعليم الجامعي لموائمة الوظائف المستحدثة والأكثر شيوعا في الحقبة القادمة؛ حيث تم تقسيم البرامج التعليمية بالجامعات إلى ثلاثة فئات وهي (محمد لطيف، شيرين وجيه، ٢٠٢٠، ٣٠-٣٧):

- برامج تعليمية يتم الاستمرار والتوسع فيها: التربية (تخصص التعليم الذكي)، وعلوم ذوي الاحتياجات الخاصة، والذكاء الاصطناعي، والتعليم الصناعي، والحاسبات والمعلومات.
- برامج تعليمية يتم الحد التدريجي في قبول الطلاب بها: مثل الآداب، والتربية الفنية، والموسيقية ، والرياضية، والتربية النوعية، والسياحة والفنادق، ... وغيرها.

- برامج تعليمية مستحدثة عن طريق دراسات بينية: الحوسبة الكمية، الطباعة ثلاثية الابعاد، أنظمة الاستشعار عن بعد، وانترنت الأشياء، تكنولوجيا Block–Chain، قطاع الفضاء والتعدين الفضائي، الروبوتات، الاندماج النووي، التعلم الذكي (معلمي تدريس بأنظمة الذكاء الاصطناعي لكافة المراحل التعليمية)، الواقع الافتراضي... وغيرها.

وبذلك فرضت طبيعة سوق العمل في القرن الحادي والعشرين على الفرد ضرورة امتلاك مهارات جديدة، الأمر الذي يلزم مؤسسات التعليم لتطوير برامجها، واستحداث برامج أخرى؛ ليستطيع مواجهة متطلبات سوق العمل المعاصر، وإعداده الإعداد الجيد من خلال تعرف متطلبات سوق العمل في ظل دخول التكنولوجيا الرقمية الحديثة في جميع مجالات العمل (عمر محمد محمد، محمود محمد بدر، بهاء الدين عربي محمد، ٢٠١٧، ٢٣٣). فهناك مجموعة من المواصفات المأمولة لطالب المستقبل، التي يمكن اعتبارها مؤشرات تمكن الجامعات من إعداد هذه النوعية من الطلاب، ومن هذه المواصفات: أن يكون باحثا، وقادرا على التفكير المنهجي والتحليل والنقد والتقويم، وأن يمتلك مهارات وأدوات التفاهم والحوار الثقافي مع الآخرين، واتخاذ القرار، ويتمكن من مهارات التعلم الذاتي، ويهتم بالعمل التطوعي، والتعامل بإيجابية مع التكنولوجيا، ويمتلك مهارات التعلم الذاتي، ويحترم حقوق الاخرين، والابداع والابتكار، والتفكير النقدي، والتعلم مدى الحياة، والتكيف والمرونة (جمال خليل الدهشان، منال فتحي سمحان، ٢٠٢٠، ٨).

وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمصر (**مبادرة طالب رقمي**) على هامش فعاليات منتدى التعليم العالي والبحث العلمي في عصر التحول الرقمي، الذي نظمته الوزارة بتاريخ (١٦– ١٧ سبتمبر ٢٠٢١) بالعين السخنة، وهدفت المبادرة إلى إعداد طالب وخريج قادر على استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية الحديثة، أثناء وبعد الدراسة من خلال نشر ثقافة التحول الرقمي بالمجتمع الأكاديمي، والقضاء على الأمية الإلكترونية، بالإضافة إلى صقل مهارات الطالب بالمهارات التكنولوجية المتخصصة؛ لإعداده حتى يكون قادرًا على مواكبة

التغيـرات التكنولوجيـة المُحيطـة بكفـاءة وفاعليـة لإعـداده لسـوق العمـل ووظـائف المستقبل (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٢١).

كذلك الاتجاه نحو دعم سياسة السفر المستدام (السفر الأخضر): Green and sustainable travel policy؛ حيث يعد النقل عاملاً للتنمية الحضرية المستدامة التي تهدف إلى تحقيق العدلة، وإمكانية الوصول، وتوفير الوقت للفقراء، وتقليل الانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة وصحة الإنسان. وتختلف المسارات التحويلية باختلاف المكان، ونوع المركبات، والبنية التحتية الحالية، وعمليات التنمية الحضرية؛ فالاهتمام بالمشاة ودمج خدمات النقل العام وغير الآلية إلى مستويات أعلى من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي في جميع المناطق. كما أن الاستثمار في النقل الجماعي وغيره من البنية التحتية للنقل منخفضة الكربون يساعد في تجنب الانغلاق المستقبلي على أنماط الكربون كثيفة الكربون (Sims R., et al , ,2014,603).

فعلى الصعيد العالمي ، يتنقل العديد من طلاب الجامعات كل يوم تقريبًا إلى جامعاتهم ، مما يسهم في انبعاثات الغازات الملوثة للهواء؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة توفير المؤسسات التعليمية لبرامج التعليم عبر الإنترنت لتقليل حركات السفر (Marieke Versteijlen, Bert van Wee, Arjen Wals, 2021,147). وفي هذا الصدد أكد جون برونو Jon Bruno، المدير التنفيذي لجمعية السياحة البيئية الدولية: "يتعلق السفر المستدام بإحداث تأثير إيجابي على المجتمعات التي تزورها". " اترك المكان أفضل مما وجدته." (Jon Bruno).

باستقراء ما سبق، تم رصد الوضع الاستراتيجي لجامعة المنيا باستحدام تحليل سوات من خلال تحليل نقاط القوة والضعف (العوامل الداخلية) بجامعة المنيا فيما يتعلق بالوعي بالسياسة البيئية، وكذلك تحديد الفرص والتهديدات (العوامل الخارجية)، والمصفوفة التالية توضح ذلك:

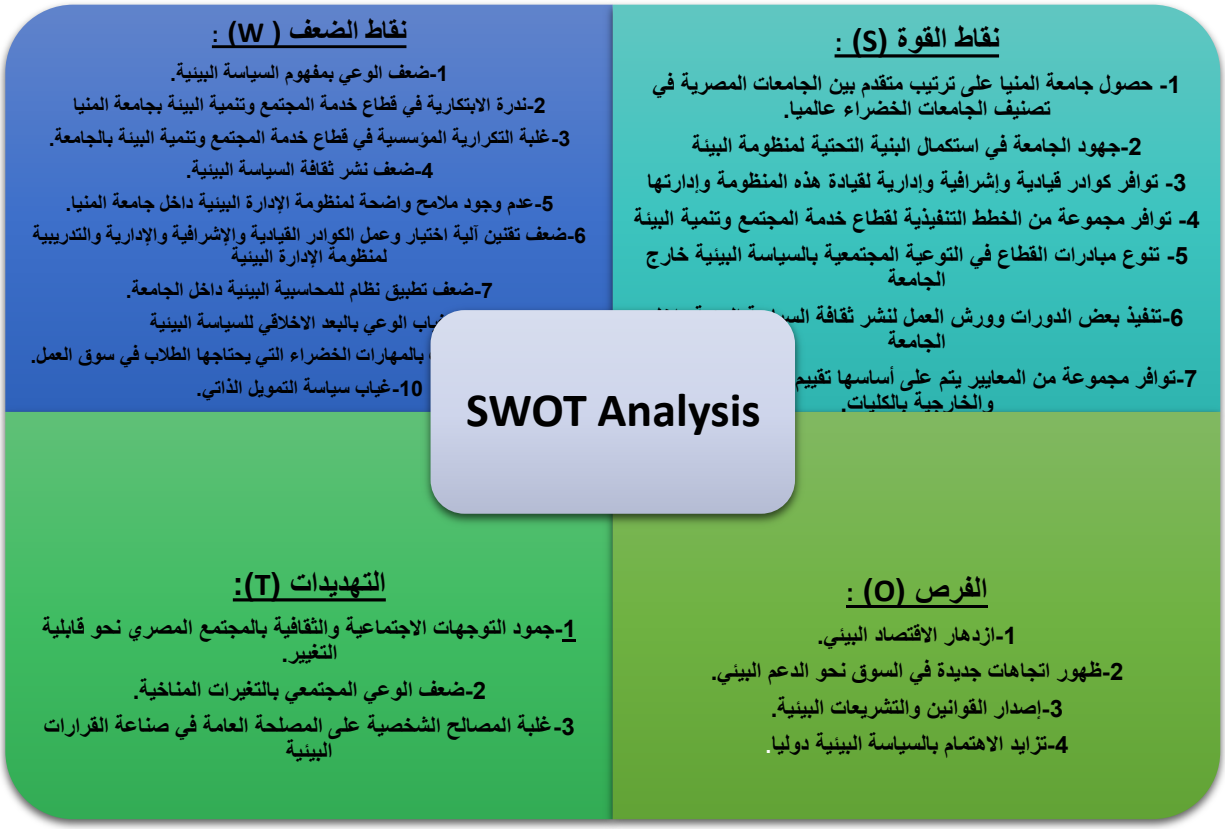

شكل رقم (٣) يوضح مصفوفة SWOT لتحديد الوضع الاستراتيجي (الواقع البيئي) لجامعة المنيا

المحور الخامس- استراتيجيات مقترحة لتفعيل دور جامعة المنيا في تنمية الوعي بالسياسية البيئية باستخدام مصفوفة (TOWS):

يعد إجراء تحليل سوات الرباعي لرصد الواقع البيئي لجامعة المنيا والوقوف على العوامل الداخلية والخارجية (SWOT analysis) هي أولى مراحل بناء الاستراتيجية ، ثم يليها مرحلة تحديد الخيارات / البدائل الاستراتيجية والتي يتم فيها إعداد مجموعة من الاستراتيجيات والخطط القابلة للتنفيذ، والتي تعرف بمصفوفة (TOWS) وهو ترتيب مختلف لاختصارات عناصر تحليل(SWOT) نفسها. والمصفوفة عبارة عن تباين في تحليلSWOT، وتسعى إلى معالجة انتقادات تحليل SWOT فيما يتعلق بعدم قدرتها على إظهار العلاقات بين الفئات المختلفة؛ حيث يتم المزج والدمج بين العوامل الداخلية والخارجية لمكونات المصفوفة سويا

ليتم صياغة وتوليد أربعة خيارات استراتيجية بديلة وهي (محمد عبد الجليل ناجي، منال أحمد الفقيه، أفراح علي الشوافي ، ٢٠١٩، ٢٦-٢٧):

١. **استراتيجيات نقاط القوة- الفرص** (SO) Strength/Opportunity : وتعرف بـ (**استراتيجية الهجوم /النمو/ التوسع**) ويتم فيها توظيف نقاط القوة الداخلية للاستفادة من الفرص الخارجية المتاحة في السوق ومضاعفتها وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.

٢. **استراتيجيات نقاط القوة- التهديدات** (ST) Strength/Threat : وتعرف بـ (**استراتيجية التعزيز/ التنافس**) وفيها يتم استخدام نقاط القوة الداخلية في تجنب والحد من تأثير التهديدات الخارجية المحتملة في السوق.

٣. **استراتيجيات نقاط الضعف- الفرص** (WO) Weakness/Opportunity : وتعرف بـ (**استراتيجية العلاج/ المحافظة**) وفيها يتم استخدام الفرص الخارجية المتاحة في السوق لتقليل وتحسين نقاط الضعف الداخلية للمؤسسة.

٤. **استراتيجيات نقاط الضعف- التهديدات** (WT) Weakness/Threat : وتعرف بـ (**استراتيجية الانسحاب أو الانكماش/ الدفاع**) وفيها يتم تعرف كيف يمكن القضاء على نقاط الضعف الداخلية بحيث نتجنب التهديدات الخارجية المحتملة للسوق. والشكل التالي يوضح العلاقة المتداخلة بين العوامل الداخلية والخارجية لمصفوفة (TOWS):

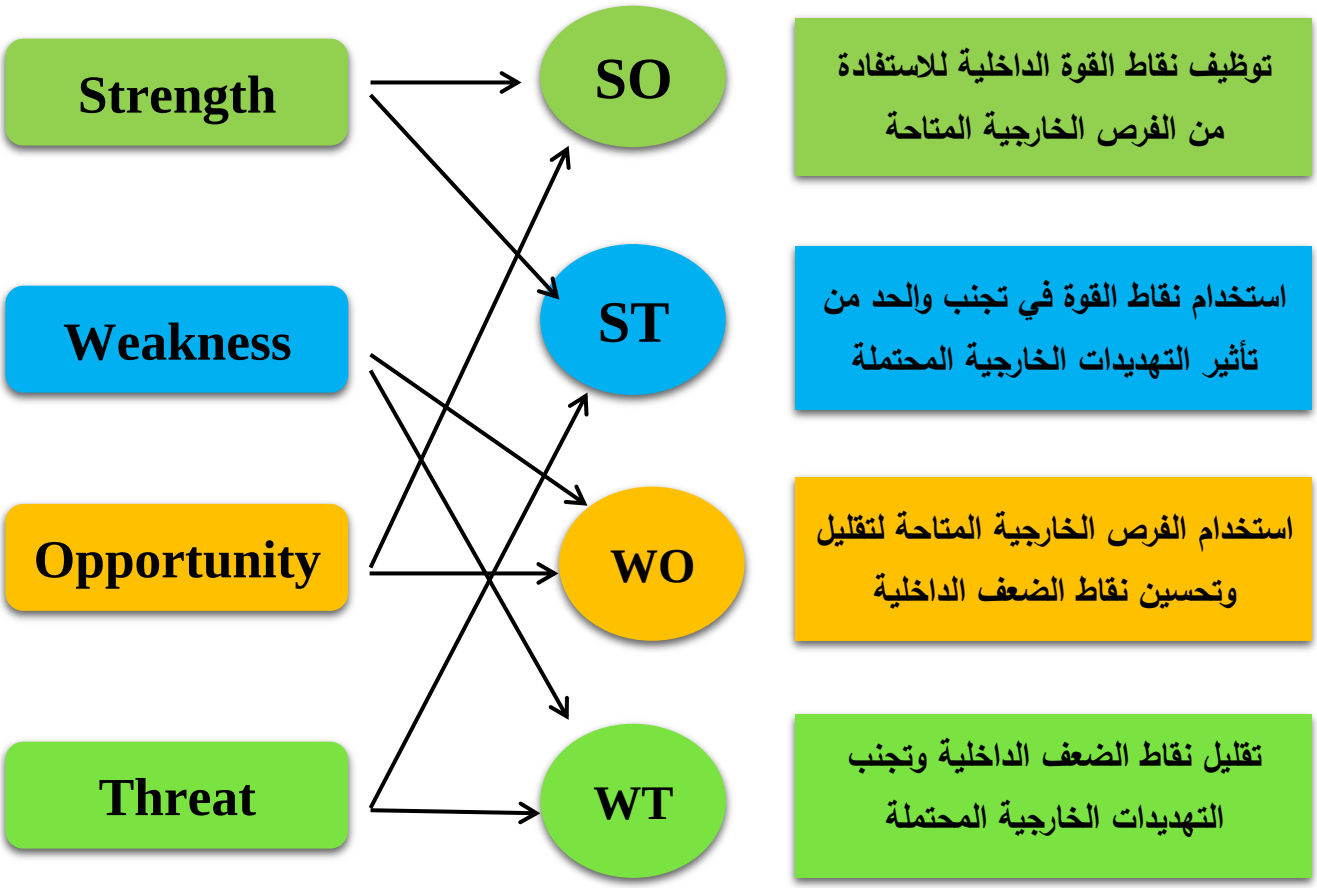

شكل رقم (٤) يوضح العلاقة المتداخلة بين العوامل الداخلية والخارجية لمصفوفة (TOWS) *

وتتشابه مصفوفة (TWOS) مع التحليل البيئي الرباعي (SWOT Analysis) في عدة نقاط أهمها (جينارو كوفانو ، ٢٠٢٣):

١. **تقييم العوامل الداخلية والخارجية** : يأخذ كل من TOWS Matrix و SWOT Analysis في الاعتبار نقاط القوة والضعف الداخلية للمنظمة بالإضافة إلى الفرص والتهديدات الخارجية في السوق أو الصناعة.

*) الشكل من إعداد الباحثة.

٢. **أدوات التخطـــيط الاســـتراتيجي** : يـتم اسـتخدام كلتـا الأداتـين فـي التخطـيط الاسـتراتيجي لتقيـيم سـياق السـوق وتحديـد طـرق الاسـتفادة مـن نقـاط القـوة، ومعالجة نقاط الضعف، والاستفادة من الفرص، وتخفيف التهديدات.

٣. **الطبيعـة التكميليـة** : مصفوفة TOWS هي نوع مختلف من تحليل SWOT وتهدف إلى معالجة بعض نقاط الضعف في نهج SWOT الأصلي ، مما يجعلها أدوات تكميلية لتحليل SWOT.

إلا أن هناك فروق بين هاتين الآداتين وهي (Wyns,T., & Khatchdourian, A. ,2015,5):

١. **فيما يتعلق بالعلاقات بين العوامل الداخلية والخارجية**:

- مصـفوفة TOWS: تركـز علـى تحليـل العلاقـات المحـددة بـين العوامـل الداخليـة والخارجيـة لتطـوير خيـارات إسـتراتيجية تعمـل علـى مواءمـة نقـاط القـوة مـع الفـرص ونقـاط الضـعف مـع الفـرص ونقـاط القـوة مـع التهديـدات ونقـاط الضعف مع التهديدات.
- تحليـل SWOT: يقـيم العوامـل الداخليـة والخارجيـة بشـكل منفصـل دون إظهار العلاقات بينهما بشكل صريح.

٢. **الخيارات/ البدائل الاستراتيجية**:

- مصفوفة TOWS : توفر أربعة خيارات إستراتيجية(SO و ST و WO و WT) بناءً على العلاقات بين نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، مما يوفر نهجًا أكثر دقة وقابلية للتنفيذ إستراتيجية التنمية.
- تحليلSWOT: يحـدد نقـاط القـوة والضـعف والفـرص والتهديـدات فـي المنظمـة ولكنه لا يقترح مباشرة خيارات استراتيجية محددة.

٣. **الهدف**:

- مصـفوفة TOWS: تسـتخدم بشـكل أساسـي كـأداة تخطـيط اسـتراتيجي لتوجيـه عملية صنع القرار وتحديد الاستراتيجيات المناسبة.

- تحليل SWOT: يستخدم غالبا كأداة تقييم أولية لجمع المعلومات والأفكار، ولكنه قد يتطلب المزيد من التحليل لتطوير استراتيجيات محددة.

جدول رقم (١) يوضح مصفوفة (TOWS) لتوليد البدائل/ الخيارات الاستراتيجية لتنمية الوعي بالسياسة البيئية داخل جامعة المنيا *

العوامل الداخلية / العوامل الخارجية	**نقاط القوة (S) :**	**نقاط الضعف (W) :**
	١- حصول جامعة المنيا على ترتيب متقدم بين الجامعات المصرية في تصنيف الجامعات الخضراء عالميا. ٢-جهود الجامعة في استكمال البنية التحتية لمنظومة البيئة ٣- توافر كوادر قيادية وإشرافية وإدارية لقيادة هذه المنظومة وإدارتها ٤- توافر مجموعة من الخطط التنفيذية لقطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ٥- تنوع مبادرات القطاع في التوعية المجتمعية بالسياسة البيئية خارج الجامعة ٦-تنفيذ بعض الدورات وورش العمل لنشر ثقافة السياسة البيئية داخل الجامعة ٧-توافر مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم جودة البيئة الداخلية والخارجية بالكليات.	١-ضعف الوعي بمفهوم السياسة البيئية. ٢-ندرة الابتكارية في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة المنيا ٣-غلبة التكرارية المؤسسية في قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة. ٤-ضعف نشر ثقافة السياسة البيئية. ٥-عدم وجود ملامح واضحة لمنظومة الإدارة البيئية داخل جامعة المنيا. ٦-ضعف تقنين آلية اختيار وعمل الكوادر القيادية والإشرافية والإدارية والتدريبية لمنظومة الإدارة البيئية ٧-ضعف تطبيق نظام للمحاسبية البيئية داخل الجامعة. ٨-غياب الوعي بالبعد الاخلاقي للسياسة البيئية ٩-ضعف وعي القيادات بالمهارات الخضراء التي يحتاجها الطلاب في سوق العمل. ١٠- غياب سياسة التمويل الذاتي.
الفرص (O) : ١- ازدهار الاقتصاد البيئي. ٢- ظهور اتجاهات جديدة	**استراتيجيات القوة/ الفرص (الهجوم) (SO) :** ١-الاستفادة من توافر كوادر قيادية وإشرافية بالمنظومة البيئية بالجامعة في إعداد دليل إرشادي بأهم القوانين والتشريعات المنظمة للسياسة البيئية. ٢-قيام الكوادر القيادية بقطاع البيئة بتطبيق	**استراتيجيات الضعف/ الفرص (العلاج) (WO):** ١- الضغط على القيادات في قطاع البيئة بالجامعة لدعم وتأكيد نظام المحاسبية والرقابة البيئية بالجامعة من خلال تطبيق القوانين

*) الجدول من إعداد الباحثة.

في السوق نحو الدعم البيئي. ٣- إصدار القوانين والتشريعات البيئية. ٤- تزايد الاهتمام بالسياسة البيئية دوليا.	التشريعات والقوانين الخاصة بالسياسة البيئية ومتابعة تنفيذها بجدية. ٣- زيادة عدد الدورات التدريبية لتنمية المهارات الخضراء لدى طلاب الجامعة لمواكبة متطلبات سوق العمل. ٤- صياغة الخطط البيئية بحيث تتضمن أهداف وقضايا السياسة البيئية وأساليب نشر الوعي بها ومراجعتها ومتابعة تنفيذها. ٥-تكثيف عدد الدورات التدريبية لتنمية الوعي بثقافة السياسة البيئية واتجاهات الدعم البيئي لدى الكوادر القيادية والفنية والطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة للاستفادة من فرص زيادة الاهتمام الدولى بالسياسة البيئية . ٦-توظيف المبادرات والحملات والقوافل التي تنظمها الجامعة في نشر الوعي بالسياسة البيئية خارج الجامعة. ٧-استغلال معايير تقييم الجودة البيئية بالجامعة واستخدامها في محاولة استيفائها لمؤشرات ومعايير التصنيفات الخضراء العالمية الخاصة بجودة البيئة، لضمان استمرار حصولها على ترتيب متقدم في التصنيفات الخضراء العالمية وزيادة قدرتها التنافسية . ٨- الاستفادة من حصول الجامعة على ترتيب متقدم بين الجامعات في تحويل الجامعة إلى جامعة منتجة بيئيا وتسويق منتجاتها.	والتشريعات البيئية بجدية. ٢-تكثيف الجهود التوعوية بالسياسة البيئية لدى القيادات من خلال تنظيم ندوات توعوية ومؤتمرات حول قضايا السياسة البيئية. ٣-زيادة عدد الدورات التوعوية لتلبية متطلبات سوق العمل لمواصفات الخريج من خلال تنمية الوعي بالمهارات الخضراء لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والقيادات . ٤-تعديل اللوائح الدراسية بما يتيح إضافة مقررات وبرامج خاصة بالسياسة البيئية. ٥-اعتماد مجموعة من الآليات لتقنين اختيار الكوارد في قطاع شؤون البيئة بالجامعة. ٦-اعتماد خطة لتنمية الموارد الذاتية بالجامعة بما يتيح تحسين البنية التحتية البيئية للجامعة. ٧-إعادة صياغة أخلاق الفرد مع البيئة من خلال توعية أعضاء المجتمع الجامعي بأخلاقيات التعامل مع البيئة.
التهديدات (T): ١- جمود التوجهات الاجتماعية	**استراتيجيات القوة/ التهديدات (التنافس) (ST):** ١- إقرار وسن مجموعة من التشريعات والقوانين وحملات التوعية والنصح الإرشاد المتعلقة بالبيئة	**استراتيجيات الضعف/ التهديدات (الدفاع) (WT):** ١-التركيز على تنمية الوعي لدى الطلاب من خلال ربط المحتوى العلمي لمقرر (القضايا المجتمعية)

والثقافية بالمجتمع المصري نحو قابلية التغيير. ٢- ضعف الوعي المجتمعي بالتغيرات المناخية. ٣- غلبة المصالح الشخصية على المصلحة العامة في صناعة القرارات البيئية	والإصحاح البيئي. ٢- دعم الإعلام البيئي في رفع مستوى الوعي بالسياسة البيئية لدى اعضاء الجامعة. ٣- تعزيز المشاركة المجتمعية في المساهمة في تحقيق أهداف القطاع البيئي بالجامعة. ٤-الاستخدام الكفء والفعال للخبراء الاستشاريين في مجال البيئة وصياغة السياسات البيئية كميزة تنافسية. ٥-التركيز على تطوير وتحسين الخطة البحثية للجامعة بحيث تتضمن بحوث خاصة بالسياسات البيئية. ٦-انشاء مركز للاستدامة البيئية بالجامعة.	كمتطلب تخرج للطلاب بالسياسة البيئية، ومراجعة السياسات السكانية كمحاولة لضبط معدلات النمو السكاني المرتفع وحل المعضلات البيئية ، ومشروعات محو الأمية وعلاقتها بالبيئة، فضلا عن استخدام أستراتيجيات التفكير النقدي والتحليلي بجانب التعلم الذاتي في تدريس هذا المقرر. ٢- مواكبة سوق العمل من خلال استحداث تخصصات جديدة داخل الجامعة في مجال السياسة البيئية، وإعطاء شهادات مهنية متخصصة في مجال دراسات السياسة البيئية وحيث إنه لا يوجد منهج دراسي قياسي لهذه البرامج ، فعادة ما يأخذ الطلاب دورات تدريبية في مجالات تحليل السياسات ، والعلوم البيئية ، والقانون البيني والسياسات، وعلم البيئة ، والطاقة،، وإدارة الموارد الطبيعية . ٣- اللجوء إلى سن التشريعات والقوانين البيئية المناسبة، وفرض العقوبات فيها حيال السلوكيات والمخالفات البيئية الضارة. ٤- تزويد المناهج الدراسية في مختلف الكليات بالمفاهيم والقضايا البيئية، وربط المضمون التربوي بقضايا بيئية مناسبة. ٥-مراقبة دقيقة للمنافسين وتطوير قطاع البيئة لزيادة الميزة التنافسية

نتائج البحث:خلص البحث من خلال إطاريه النظري والميداني، والمنهج الوصفي إلى النتائج التالية:

- ساهمت التغيرات العالمية والمحلية في تغيير بيئة التعليم الجامعي، وإعادة تشكيل أدواره وأهدافه وفق سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية أبرزها، الاقتصاد الأخضر، واقتصاد المعرفة، والتغيرات المناخية، والآزمات البيولوجية.

- الانعكاس المنطقي لهذه التغيرات على السياسات البيئية خاصة فيما يتعلق بطبيعة الأداء البيئي، والتشريعات، والقوانين المنظمة له، ونظم الإدارة البيئية، والبحوث البيئية داخل الجامعات.
- الضغط على الجامعات لتبني توجهات وقيم سوق السوق القائم على الربح، الأمر الذي يشير إلى أن أيديولوجيات الإدارة الجديدة أصبحت راسخة إلى حد ما وداعمة لإعادة تصور الجامعات كوحدات مدرة للدخل على الصعيد المحلي والعالمي .
- بالنسبة لجامعة المنيا، يلاحظ غياب الوعي بمفهوم السياسة البيئية على الصعيد المؤسسي، وكذلك غياب المؤسسية في تنفيذ السياسة البيئية.
- اقتصار أدوات تطبيق السياسة البيئية على الأدوات التعليمية والتثقيفية فقط متمثلة في الندوات وورش العمل، وندرة تطبيق الأدوات التشريعية والتنظيمية المباشرة والاقتصادية.
- غياب الوعي بالبعد الأخلاقي للسياسة البيئية لدى الكوادر القيادية والإدارية والإشرافية، والاهتمام بنشر الوعي بالبعد السلوكي (المهاري) للسياسة البيئية والخاص بالممارسات البيئية المتعلقة بالتشجير، أو العمل التطوعي، أو التوعية المجتمعية أو ترشيد استهلاك المياة والكهرباء.
- ضعف وجود ملامح واضحة لمنظومة الادارة البيئية داخل الجامعة.
- ندرة تطبيق نظام للمحاسبية والمساءلة البيئية داخل الجامعة.
- غياب المنصات التكنولوجية للتسويق البيئي لجهود جامعة المنيا، ومنصات التمويل والتدريب، وكذلك ندرة المؤتمرات والفعاليات لتعزيز البحث العلمي في مجال البيئة.
- الحاجة إلى المزيد من دراسة عناصر البيئة الداخلية والخارجية لجامعة المنيا وأثرها على تشكيل الوعي بالسياسة البيئية داخل الجامعة، ومراعاة ذلك في تحديد ملامح السياسة البيئية بالجامعة، والتي يمكن تمثيلها في الشكل التالي :

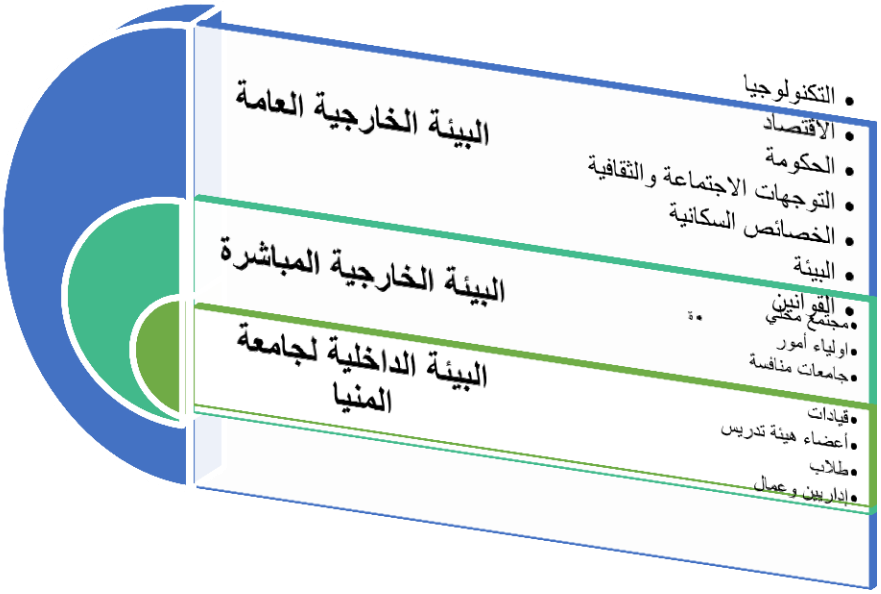

شكل رقم (٥) يوضح عناصر البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على تشكيل الوعي بالسياسة البيئية داخل جامعة المنيا *

– يمكن زيادة الوعي بالسياسة بالبيئية من خلال مجموعة من الخيارات الاستراتيجية مثل استراتيجيات التنافس، أو استراتيجيات الدفاع، أو استراتيجيات الهجوم، أو استراتيجيات العلاج، بحيث تختار الجامعة البديل الأنسب لها وفق إمكانياتها المادية والبشرية.

*) الشكل من إعداد الباحثة.

المراجع

أولا- المراجع العربية:

١. أحمد حسين الصغير (٢٠٢١): " الجامعات المصرية وتحقيق متطلبات وظائف المستقبل في ضوء الثورة الصناعية الرابعة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، اغسطس، ج١، ع ٨٨، ص ص ١-٢٢.

٢. المركز الإعلامي- جامعة المنيا (٢٠٢٣): " جامعة المنيا ضمن قائمة أكثر الجامعات استدامة في تصنيف الجامعات العالمية الخضراء".

٣. بودريع الصالحة (٢٠١٧): " دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة" . مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي ، الجزائر، ع ١٧، مج ١٣، ص ص ٩٥- ١١٠.

٤. تامر كامل الخزرجي (٢٠٠٩): " العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات"، دار المنهل للنشر والتوزيع.

٥. جمال علي خليل الدهشان، منال فتحي سمحان (٢٠٢٠): " المهارات اللازمة للإعداد لمهن ووظائف المستقبل لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة ومتطلبات تنميتها .. رؤية مقترحة"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ع ٨٠، ديسمبر، ص ص ١-١٤٩.

٦. جواهر بنت صالح بن عيادة الخمشي (٢٠٢٢): " رؤية استشرافية لتأثير الذكاء الاصطناعي في الحياة الاجتماعية"، مجلة الآداب، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، مج ٣٤، ع ٤، يوليو، ٦٥- ٨٨.

٧. جينارو كوفانو (٢٠٢٣): " مصفوفة TOWS مقابل تحليل SWOT"، مدونة FourWeekMBA،المصدر الرئيسي للرؤى حول إستراتيجية نموذج الأعمال ونماذج الأعمال التقنية، متاحة على الموقع الالكتروني: https://fourweekmba.com/ar/

٨. حازم السيد حلمي عطوة (٢٠١٩): "دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الأخضر: خبرات عالمية ودروس مستفادة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ج١، مج ٩، ع ٧٠، ديسمبر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ص ص ٥٨٦- ٦٤٥.

٩. دينا إبراهيم حسن (٢٠٢٢): " أولوية الأجندة البيئية من منظور العدالة والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، متاح على الرابط الالكتروني: http://www.siyassa.org.eg/News/18428.aspx
١٠. رئاسة الجمهورية : "استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠- البعد البيئي".
١١. رشيدة الطاهر (٢٠٢٢): " تنمية المهارات الخضراء .. مدخل لتحقيق مفهوم الاستدامة"، مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة، السنة الحادية والعشرون، ع ٤٢، مج ١، يوليو.
١٢. ساعد هماش (٢٠١٧): " سوسيولوجيا البيئة في ظل المدارس النظرية والاتجاهات المفسرة"، مجلة الباحث الاجتماعي، ع ١٣، جامعة عبد الحميد مهري، ص ص ١٨١-١٩٧.
١٣. سعيد إسماعيل عمر (٢٠٠٧): "في التربية والتحول الديمقراطي.. دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنري جيرو"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
١٤. سعيد إسماعيل عمر (٢٠١٢): " آفاق تربوية متجددة في التربية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنرى جيرو"، مجلة الطفولة العربية، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، مج ١٤، ع ٣٥، ص ص ١٠٤-١١٤.
١٥. طلعت إبراهيم لطفي (٢٠٠٩): " النظريات المعاصرة في علم الاجتماع "، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
١٦. عارف العطاري (٢٠١٣): "التربية النقدية: التربية من أجل التحرر"، عمان- الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
١٧. عبد الحميد العبيدي (٢٠٢٠): " محاولة في فهم تقاطعات الخطاب البيئي مع مسار نقد الحداثة"، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مج ٨، قطر، ع ٣١، ص ص ١١٥- ١٣٧.
١٨. عبد الرحمن الحبيب (٢٠١٩): " كيف تتعامل أخلاقياتك مع البيئة"، مجلةالجزيرة، مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض- السعودية.
١٩. عبد المجيد قدي (٢٠١١): " الاقتصاد البيئي"، الجزائر: دار الخلدونية.
٢٠. عبد المعبود محمد عبد الرسول ، جلال محمد نجيب محمد (٢٠١٤): " الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية في المجتمع المصري.. دراسة ميدانية على بعض المناطق

العشوائية بمدينة الاسماعيلية"، المؤتمر السنوي السادس عشر (قضايا البيئة وجودة الحياة نحو استراتيجية مصرية شاملة) ، في الفترة من ٢٢- ٢٤ ديسمبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٢١. عبد الواحد بالقصري (٢٠٢٢): " السياسات العامة في مجال البيئة"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، يوليو، متاح على الموقع الالكتروني .https://www.democraticac.de/?p=83265

٢٢. عمر محمد محمد ، محمود محمد بدر، بهاء الدين عربي محمد (٢٠١٧): "متطلبات إعداد الطالب المعلم بكليات التربية في جمهورية مصر العربية لمواكبة سوق العمل- جامعة أسيوط أنموذجا: دراسة ميدانية"، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج، س ١٨، ع ١١٧، يونيو.

٢٣. غادة موسى (٢٠٢٢): " التعافي الأخضر"، موقع مصراوي ، متاح على https://www.masrawy.com/news/news_essays/details/2022/

٢٤. فرانسواز بورهين جويلمين (٢٠١١): " القوانين واللوائح"، السياسة البيئية، مارس، موسوعة منظمة العمل الدولية (موسوعة الصحة والسلامة المهنية)، متاح على الموقع: https://www.iloencyclopaedia.org/ar/

٢٥. قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة (٢٠٢٣): " معايير التقييم الخاصة بالأسبوع الثاني بالجامعة للعام الدراسي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م"، جامعة المنيا.

٢٦. محمد عبد الجليل ناجي، منال احمد الفقيه، أفراح علي الشوافي (٢٠١٩): " آليات تطبيق أدوات مرحلة صياغة الاستراتيجية في الجامعات العربية"، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأنداس للعلوم والتقنية، ع ٢٥، ديسمبر، ص ٢٦، ص ص ٦- ٤٤.

٢٧. محمد لطيف، شيرين وجيه (٢٠٢٠): " مقترح استراتيجية تطوير برامج التعليم الجامعي لموائمة الوظائف المستحدثة والأكثر شيوعا حتى ٢٠٥٠"، المجلس الأعلى للجامعات، سبتمبر.

٢٨. محمود محي الدين (٢٠٢٣): " مواجهة الأزمات في عالم شديد التغير"، الملف المصري (مصر وعصر المخاطر العالمية المتعددة)، ع ١٠٤، س ٨، أبريل، يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٦.

٢٩. مراد بن سعيد (٢٠١٤): " من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مج ٣٦، ع ٤٢١، ص ص ١٣٤- ١٥٤.

٣٠. مركز التخطيط الاستراتيجي بجامعة المنيا (٢٠٢٠): " الخطة الاستراتيجية لجامعة المنيا ٢٠١٩/٢٠٢٠- ٢٠٢٤/٢٠٢٥)، جامعة المنيا.

٣١. معتز خورشيد (٢٠٢١): " معدلات الأداء البيئي المصري"، جريدة المصري اليوم، ع ٦٣٩٣ ، متاح على : https://www.almasryalyoum.com/news/details/2484319

٣٢. ندى محمد كمال عبد التواب (٢٠٢٢): " الخطاب السياسي الغربي بين الصراعات البيئية وأزمة العدالة المناخية- رؤية فلسفية"، مجلة سرديات، الجمعية المصرية للدراسات السردية، ع ٤٥، سبتمبر، ص ص ١١٩- ١٦٦.

٣٣. نيك ستيفنسون (٢٠١٢): "المواطنة الثقافية: قضايا النزعة الاستهلاكية والاستهلاك والسياسة"، ترجمة: محمود أحمد عبد الله، ، كتاب (النظرية الثقافية: وجهات نظر كلاسيكية ومعاصرة)، تيم إدواردز (محررًا)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

٣٤. نيللي كمال الأمير (٢٠٢٣): " المخاطر البيئية في مصر.. التهديدات وآليات المواجهة"، الملف المصري (مصر وعصر المخاطر العالمية المتعددة)، ع ١٠٤، س ٨، أبريل، يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ٣٥.

٣٥. هاجر عبد النبي (٢٠٢٣): "حروب الجيل الخامس وسياسات المناخ"، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، يونيو.

٣٦. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٣): " مبادرة المسار الرقمي للتعافي الأخضر المستدام"، القاهرة، متاح على https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Citizenship/Digital_Transformation_for_Sustainable_Development_in_Egypt/Digital_Path_for_Sustainable_Green_Recovery_Initiative

٣٧. وزارة البيئة المصرية (٢٠٢٢): " الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠- ملخص صناع القرار"، جمهورية مصر العربية.

٣٨. ـــــــــــــــــــــ (٢٠٢١): " تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٢٠ "، مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، القاهرة.

٣٩. ـــــــــــــــــــــ (٢٠٢٣): "السياسات والاستراتيجيات البيئية"، متاح على الموقع: https://www.eeaa.gov.eg/AboutMinistry/59/sub/128/index

٤٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠٢١): " دليل معايير الاستدامة البيئية– الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر"، الإصدار الأول، جمهورية مصر العربية.

٤١. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٢١): " فعاليات إطلاق مبادرة " طالب رقمي" على هامش فعاليات منتدى التعليم العالي والبحث العلمي في عصر التحول الرقمي"، ١٥ سبتمبر، متاح على الموقع الالكتروني: http://portal.mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/Pages/event-details.

٤٢. يوسف سيد محمود (٢٠٠٨): " أزمة الجامعات العربية "، (ب)، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

ثانيا- المراجع الأجنبية:

43. Beverly M. Gordon (1985): " Teaching Teachers: "Nation at Risk" and the Issue of Knowledge in Teacher Education",Agathon Press, Inc, Vol. 17, No. 1,pp 33-46. available at: *https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/BF01141633.pdf* .
44. Brennan, Andrew and Lo, Norva Y. S, (2022): "Environmental Ethics", in (The Stanford Encyclopedia of Philosophy), Metaphysics Research Lab, Stanford University, available at: https://plato.stanford.edu/entries/ethics-environmental/
45. *Brian* J. *O'Callaghan,* Em, Murdock *(2021):* " Are We Building Back Better? Evidence from 2020 and pathways to green inclusive spending", United Nations Environment programme,pp. 1- 57.
46. Charles H.Eccleston.. and Frederic March., (2011): " Global Environmental Policy: Principles, Concepts And Practice", CRC press Inc.p.412.
47. Christian Kurrer (2023): " Environment policy: general principles and basic framework", Fact Sheets on the European Union, European Parliament, p.3, available at: https://www.europarl.europa.eu/ftu/pdf/en/FTU_2.5.1.pdf
48. David W. Hicks (2017): "Education and Ideology An Introduction", june, , Available at: www.teaching4abetterworld.com.nk/ideology.html

49. Ellen Van Bueren (2015): " environmental policy", Encyclopedia Britannica, available at: https://www.britannica.com/topic/environmental-policy
50. Ellen van Bueren (2023): "environmental policy", Encyclopaedia Britannica, june, available at: https://www.britannica.com/topic/environmental-policy/Guiding-concepts
51. Frank Biermann , (2006): " Global governance and the environment", in, M. Michele Betsill, Kathryn Hochstetler and Stevis Dimitris, Palgrave Advances in International Environmental Politics, Palgrave Macmillan, New York, pp 243- 244.
52. Gibson Burrell, Gareth Morgan, (2005): " Sociological Paradigms and Organisational Analysis- Elements of the Sociology of Corporate Life", Ashgate Publishing Limited, Great Britain by Athenaeum Press, Bulington, p. 83. available at: http://sonify.psych.gatech.edu/~ben/references/burrell_sociological_paradigms_and_organisational_analysis.pdf
53. Jennifer Clapp, (2005): " Transnational corporations and global environmental governance", in, Peter Dauvergne ,ed.,Handbook of Global Environmental Politics, (Edward Elgar Publishing, UK), pp 284-297.
54. Jens Bartelson,(2003): " The Critique of the State", Cambridge University Press, New York.
55. Jon Bruno : "Certificate in Sustainable Tourism Management", the International Ecotourism Society, , available at: https://ecotourism.org/?s=green+travel.
56. Kajikawa, Y., (2008): " Research core and framework of sustainability science",. *Sustainability Science* 3, 215–239
57. Kibaba Makokha, (2013): "The Ethical Foundations of Environmental Conservation and Sustainable Development", A Journal of the Philosophical Association of Kenya (PAK) New Series, Vol.5 No.2, December 2013, pp.1-17.
58. Leon-Guerrero (2008): "Sociological Perspectives on Environmental Problems",The Environment, p.375, . available at: https://www.sagepub.com/sites/default/files/upm-binaries/26703_p375_379.pdf
59. Luigi Pellizoni,Emanuele Leonardi, and Viviana Asara (2022): " Introduction: what is critical environmental politics?", Political Science and Public Policy 2022, available at:

https://www.elgaronline.com/edcollchap/book/9781839100673/book-part-9781839100673-5.xml.

60. Maria Ivanova and Jennifer Roy,(2007): " The architecture of global environmental governance: pros and cons of multiplicity ", in, Lydia Swart and Estelle Perry, global environmental governance: Perspectives on the Current Debate, Center for UN Reform Education, New York, pp 48-66.
61. *Max Horkheimer* (1947)," Eclipse of Reason", OXFORD UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, THE UNITED STATES OF AMERICA.
62. Marieke Versteijlen, Bert van Wee, Arjen Wals, (2021): " Exploring sustainable student travel behaviour in The Netherlands: balancing online and on-campus learning", June 2021, International Journal of Sustainability in Higher Education Vol. 22 No. 8,pp. 146-166 ,Emerald Publishing Limited 1467-6370 DOI 10.1108/IJSHE-10-2020-0400
63. Nelson, M. P. & Vucetich, J. A. (2012) :"Sustainability Science: Ethical Foundations and Emerging Challenges", Nature Education Knowledge ,3(10):12.
64. *Omar Dahbour (2022): "* From Political Ecology to Critical Theory, and back again", radical ecological democracy,available at: https://radicalecologicaldemocracy.org/from-political-ecology-to-critical-theory-and-back-again/
65. Riad Meddeb (2022): " How digital can drive a green recovery", SEPTEMBER, United Nations Development programme.
66. Robyn Eckersley , (2004): " The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty (Cambridge, MA: The MIT Press).
67. *Scheidel, Arnim; Del Bene, Daniela; Liu, Juan; Navas, Grettel; Mingorría, Sara; Demaria, Federico; Avila, Sofía; Roy, Brototi; Ertör, Irmak; Temper, Leah; Martínez-Alier, Joan (2020).* "Environmental conflicts and defenders: A global overview". *Global Environmental Change. 63: 102104.*
68. Sims R., et al , (2014) " transport", In: (Climate Change 2014: Mitigation of Climate Change). Contribution of Working Group III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change", Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom and New York, NY, USA. pp. 599-650, available at: www.ipcc.ch/report/ar5/wg3/ (accessed on 18/11/2022).

69. Subrata Sathpathy," Modern Sociological theory", M.A.Sociology-, paper-5, unit 1, Symbolic Interactionism, p 2,3. ", available at: https://ddceutkal.ac.in/Syllabus/MA_SOCIOLOGY/Paper-5.pdf
70. Tanja Bruhl and Volker Rittberger, (2002): " From International to Global Governance: Actors, Collective Decision- Making, and the United Nations in the World of the Twenty- first Century", in: Volker Rittberger, ed, Global Governance and the United Nations System (Tokyo: United Nations University Press), p.27.
71. The World Bank, (2008): " Enviroment in Middle Eastand North Africa (MENA)",p.2, available at: http://web.worldbank.org/archive/website01016/WEB/IMAGES/ENVIRO-2.PDF , (accessed on 25/11/2022).
72. United nation environment programme (2009): ," environmental governance", .Luo Huong.,
73. United Nations (2022): " COP27: What you need to know about this year's big UN Climate Conference", UN News, October, available at: https://news.un.org/en/story/2022/10/1129947 (accessed on 18/11/2022).
74. UNITED NATIONS, (1992): " UNITED NATIONS FRAMEWORK CONVENTION ON CLIMATE CHANGE", p.2, available at: https://unfccc.int/files/essential_background/background_publications_htmlpdf/application/pdf/conveng.pdf (accessed on 18/11/2022).
75. UNITED NATIONS, (2015): "PARIS AGREEMENT", available at: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf (accessed on 18/11/2022).
76. Vucetich, J. A. & Nelson, M. P. (2010) : " Sustainability: Virtuous or vulgar?" , *BioScience* 60, 539–44
77. World Economic Forum, (2023): " Global Risk Report" ,p. 5.
78. Wyns,T., & Khatchdourian, A. (2015): " Situational analysis of EU Renewable Energy Legislation. Working Paper Prepared in relaton to conferce: (The 2020 Strategy Experience: Lessons for Regional Cooperation, EU Governance and Investment) Berlin,17 June 2015 DIW Berlin.Mohrenstrasse 58, Schumpeter Hal, p.5.